النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

| العدد : 662 | من 16 الى 22 يوليوز 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

التعليم المغربي... إصلاحات بلا إصلاح؟

09 08 07

عمر باعزيز:

ضيف العدد

التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة والجبهة الشعبية للتخلص من التبعية والمخزن وإنجاز مهام التغيير الديمقراطي الشعبي

15

مونديال الرأسمال... عندما تصبح كرة القدم مرآة لهيمنة الاقتصاد العالمي

13

فرنسا / المغرب: معاهدة استثنائية وسؤال السيادة

06

كلمة العدد:

في بعض تحديات بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة

لم ينطلق قرار المؤتمر الوطني الخامس بالإعلان عن تأسيس حزب الطبقة العاملة المغربية من رغبة ذاتية إراداويـة، بل من ضـرورة تاريخية موضوعية وهـي حاجة الطبقة العـاملـة المـغربـيـة، مهما كانت الـظـروف قـاسـيـة، لبناء حزبها المستقل عـن الـبـرجـوازيـة. لـذلـك كـانـت المـحـاولات السابقة للحزب الشيوعي المغربي والحركة الماركسية-اللينينية المغربية لبناء حزب الطبقة العاملة ضرورية ومشروعة بالرغم مما آلت إليه هاتين التجربتين. ولذلك كان سديدا دفاع مجموعة من الرفاق في السجن على تجربة هذه الحركة ومشروعيتها في مواجهة الأطروحات التصفوية للمجموعة التي اعتبرت أن تأسيس هذه الحركة لم يكن مشروعا وأن الانسحاب من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي المغربي كان خاطئا والمجموعة التي دعت إلى حل التنظيمات الماركسية-اللينينية والالتحاق كأفراد بالطبقة العاملة. ولـولا التشبث النقدي بتجربة الحركة الماركسية-اللينينية وإعادة بناء منظمة «إلى الأمام» في 1979، لما تشكل النهج الديمقراطي وحافظ على الإرث الفكري (الماركسية) والسياسي (الأداة أو التنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة) والنضالي والروح الثورية والكفاحية لهذه الحركة.

إن مـا يمكن أن يـؤاخـذ عليه النهج الديمقراطي هو تأخره في تحمل مسئولية بناء حزب الطبقة العاملة وتبني الماركسية-اللينينية وليس كون الإعلان عن هذا الحزب سابق لأوانه كما يطرح ذلك البعض.

إن بناء هـذا الحزب هو سـيـرورة، أي أنها عملية معقدة تعرف فترات من المد وأخرى من الجزر. ودور الحزب هو تنظيم الصمود وتصليب الحزب في فترات الجزر والاستعداد لانجاز نقلة نوعية في فترات المد. كما أن بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة يتم في معمعان النضال وتحت نيـران الـعـدو الـطبقي وأجهزته المختلفة السياسية والدعائية والقمعية.

لقد أدى إعلان مؤتمرنا الوطني الأخير تحمل حزبنا المسئولية التاريخية لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية إلى تصعيد النظام لحصاره ضد حزبنا وضد المنظمات الجماهيرية التي نشتغل فيها أو نتحمل مسئولية قيادتها مستغلا بعض العناصر الانتهازية أو طعنة غادرة ... وبالرغم من ذلك، استطاع حزبنا أن يحافظ على مواقعه القيادية في بعض الاطارات المناضلة .

وفـي نفس الـوقـت الـذي صعد النظام هجومه علينا في المنظمات الجماهيرية التي نشتغل فيها أو نقودها، لجأ، بشكل منهجي، إلى محاولة عرقلة توسع حزبنا، خاصة في الشباب، عبر ترهيب المناضلين والمناضلات الذين يريدون الالتحاق بنا من خلال:

-الضغط على أسر الشباب الـذي يريد الالتحاق بنا لثنيهم عن ذلك.

-إغلاق التوظيف العمومي في وجه رفاقنا ورفيقاتنا، من خلال ترسيبهم وترسيبهن في المباريات الإدارية أو حتى عدم توظيفهم وتوظيفهن بعد نجاحهم(ن) فيها.

كما عانى حزبنا من الممارسات الخاطئة لعدد من رفاقنا ورفيقاتنا والتي عرقلت تطور بعض الفروع.

كما أن الظرف الـذي تم فيه الإعـلان عن تحمل حزبنا مسئولية بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية اتسم بتعمق القمع وتغول المخزن وهجوم واسع على الأوضاع الاجتماعية للجماهير الشعبية وتراجع نسبي للنضال النقابي والحقوقي، بينما تكاثرت النضالات ضد التهميش والفقر التي لم تحضى بالدعم المطلوب من طرف القوى المناضلة، من ضمنها حزبنا.

ولمواجهة هذا الواقع الصعب، ظل حزبنا صامدا ومتشبثا بمبادئه ومواقفه الجذرية بفضل ثـبـات وحـزم قـيـادتـه ومناضلاته ومناضليه، بل حاول رفع التحدي وسعى إلى تنفيذ برنامج البلترة والتقوية والتصليب من خلال:

البلترة: اسـتـقـطـاب عـدد مـن العمال والعاملات والتضامن مع عدد من النضالات العمالية والـقـيـام بالتكوينات الموجهة للعمال(ات) والـدفـع نحو انـخـراط الأطر النقابية في اللجان النقابية-العمالية وتطوير عملنا الدعائي والإشعاعي الموجه للطبقة العاملة.

التقوية: إعطاء أهمية خاصة للإشعاع بواسطة البيانات المتعددة وتطوير الاعلام الورقي(الجريدة) والموقـع الالكتروني والقناة والـنـدوات. والتأكيد على اعطاء الأهمية اللازمة للاستقطاب والتكوين.

التصليب: المتابعة اللصيقة للفروع والـتـأكـيـد عـلـى الـعـمـل المـنـظـم والمنتظم والخاضع إلـى بـرامـج. إبـراز أهمية دور الأجـهـزة الـجـهـويـة والـحـزم فـي تطبيق مقتضيات النظام الداخلي لمعالجة المشاكل التنظيمية،وهذا يفتح افاقا مهمة لاستكمال عملية البناء على أسس صلبة.

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org | السحب: Anteprima

حزب النهج الديمقراطي العمالي يندد باعتقال لمرابط واليوبي

لا لسياسة تكميم الأفوه

قامت السلطات المخزنية باعتقال الصحفي علي لمرابط يوم الأحد 12 يوليوز 2026 بمطار ابن بطوطة بطنجة أثناء عودته إلى الوطن. كما قامت باعتقال فنان الراب المهدي اليوبي المشهور بـ "بلاك ويند" يوم الإثنين 13 يوليوز 2026 بمطار سلا عندما كان يستعد للعودة إلى بلد إقامته بالمهجر بعد تصوير فيلم وثائقي.

ويأتي اعتقال كل من علي لمرابط والمهدي اليوبي في سياق استمرار استهداف الحريات العامة وتصاعد القمع السياسي والتضييق على المعارضين والأصوات الحرة سواء كانوا أفرادا أو تنظيمات.

إن المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، إذ يدين بشدة اعتقال علي لمرابط والمهدي اليوبي، فإنه:

– يعلن عن تضامنه معهما ويطالب بإطلاق سراحهما فوراً.

– يجدد دعوته إلى كافة القوى المناضلة لتوحيد الجهود وإطلاق مبادرات نضالية وحدوية للضغط من أجل إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ووقف سياسة القمع السياسي والاعتداء على الحريات العامة التي ينهجها النظام المخزني، وفي مقدمتها حرية التعبير والاحتجاج والتنظيم.

المكتب السياسي
14 يوليوز 2026

حزب النهج الديمقراطي العمالي بالقنيطرة:

المطالبة بإنهاء السطو على أراضي الجماعة السلالية برياح القبلية ، وبالتحقيق في استعمال إطلاق النار ضد سلاليي الجماعة أثناء دفاعهم المشروع عن أراضيهم الجماعية

أقدم عناصر من رجال الدرك على إطلاق النار ضد المتظاهرين أسفرت عن إصابة مواطنين اثنين بجروح بالغة نقلا على إثرها إلى مستشفى الزموري، وذلك يوم الاثنين 13 يوليوز 2026 في معرض لجوء السلطة المحلية إلى القوة لقمع الوقفة الاحتجاجية التي نظمها ساكنة دوار رياح القبلية التابعة لجماعة محمد بنمنصور بإقليم القنيطرة ؛ من أجل التعبير عن رفضهم إقدام أحد الأشخاص على تسييج أراضي جماعتهم السلالية والسطو عليها.

وإذ نتابع في فرع حزب النهج الديموقراطي العمالي هذا الملف بقلق شديد، فإننا نعلن للرأي العام المحلي والوطني مايلي :

- ندين بشدة إقدام رجال الدرك على إطلاق الرصاص على متظاهرين لم يكن لهم أي هدف غير الدفاع عن حقهم في الأرض التي تشكل المصدر الوحيد لأرزاقهم، ونعتبر أن هذا الحادث تصعيدا خطيرا في تعاطي الأجهزة القمعية مع مطالب عادلة ومشروعة للفلاحين بدوار رياح القبلية.
- نعلن تضامننا مع الضحايا ومع عائلاتهم ومع مجموع فلاحي المنطقة الذين يعانون من شتى ضروب التهميش والإقصاء والحرمان ؛ سواء على مستوى الحق في الصحة والحق في التعليم والحق في الأرض ، فضلا عن المحاولات المتكررة باستغلال النفوذ لانتزاع أراضيهم بالقوة وتفويتها للرأسمال المتنفذ .
- نطالب بفتح تحقيق نزيه وجدي في الموضوع وترتيب الجزاءات القانونية في حق المعتدين بإطلاق الرصاص الحي على المواطنين؛ احتراما للحق في السلامة الجسدية والحق في الحياة.
- نطالب السلطات المعنية بإنهاء نهب الأراضي الجماعية السلالية لدوار رياح القبلية، ووقف استغلال النفوذ للسطو على أراضي الجماعات السلالية الجاري في إطار مخطط الرأسمال في طرد الفلاحين واجثتاتهم من أرضهم ، بدعم من مختلف أجهزة الدولة الإدارية والأمنية والقضائية.
- نحمل السلطات المحلية مسؤولية قرار إعمال القوة والعنف ضد الفلاحين المتظاهرين ، بدل التجاوب مع شكاياتهم المتكررة. ونؤكد أن اعتماد المقاربة القمعية لن يطوي الملف، مالم يتم حله على أساس العدل وإنصاف الساكنة ذات الحقوق السلالية للأرض الجماعية، والضرب بحزم على أيادي أخطبوط السطو على الأملاك الفلاحية الجماعية.

وأخيرا يهيب حزب النهج الديموقراطي العمالي في القنيطرة بكافة القوى الحية المناضلة في الإقليم وفي مقدمتها مكونات اليسار بالتأهب للنضال الوحدوي على أرضية برنامج من أجل التصدي لطغيان الرأسمال؛ والحد من سطوة اللفيف المخزني بالإقليم حماية لحق الفلاحين في أراضيهم ، ودفاعا عن حقوقهم ومواطنتهم، ويجدد التأكيد على انحيازه المبدئي إلى جماهير العمال والفلاحين الكادحين وحقهم في العدالة والكرامة.

المكتب المحلي
القنيطرة في 14 يوليوز 2026

جبهة دعم فلسطين تندد بأية مشاركة مغربية في ما سمي «لجنة الاستقرار» في غزة

عقدت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع اجتماعها الدوري، حيث استحضرت استمرار حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وتصاعد عدوانه على الضفة الغربية والقدس المحتلتين، وما تشهده المنطقة من تطورات متسارعة تنذر بمزيد من التوتر وعدم الاستقرار، كما وقفت عند مستجدات عمل الجبهة وبرنامجها النضالي في ظل استمرار محاولات اختراق المجتمع المغربي عبر بوابة التطبيع.

وفي هذا السياق، جددت السكرتارية الوطنية إدانتها الشديدة لاستمرار حرب الإبادة التي يرتكبها الاحتلال الصهيوني بدعم أمريكي وغربي غير محدود، في خرق سافر لاتفاق وقف إطلاق النار، وفي تحد صارخ لكل المواثيق والقوانين الدولية، حيث تتواصل المجازر اليومية، وتتوالى قوافل الشهداء والجرحى، ويستمر استهداف المدنيين والبنيات التحتية والمنشآت الصحية ومراكز الإيواء، إلى جانب سياسة الاغتيالات التي تستهدف قيادات المقاومة الفلسطينية في محاولة يائسة لكسر إرادة الشعب الفلسطيني والقضاء على مقاومته.

كما توقفت السكرتارية الوطنية عند استمرار الاحتلال الصهيوني في اعتراض المبادرات الإنسانية الرامية إلى كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، واحتجاز المتضامنين الدوليين، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما يؤكد إصرار هذا الكيان على تعميق المأساة الإنسانية ومنع وصول المساعدات إلى الشعب الفلسطيني.

وفي الضفة الغربية والقدس المحتلتين، سجلت السكرتارية الوطنية تصاعد سياسة الضم والقضم والاستيطان، ومصادرة الأراضي، وتهجير السكان، وتصاعد إرهاب المستوطنين تحت حماية جيش الاحتلال، إلى جانب الاعتداءات المتواصلة على المسجد الأقصى بشكل خاص، من اقتحامات متكررة ومحاولات فرض التقسيم الزماني والمكاني، في إطار مشروع تهويدي يستهدف المدينة ومقدساتها.

كما نددت بما يتعرض له الأسرى والأسيرات الفلسطينيون داخل سجون الاحتلال من تعذيب وتجويع وإهمال طبي وانتهاكات جسيمة والحرمان من الزيارات، كما تؤكد ذلك التقارير الأممية والمنظمات الحقوقية، معتبرة أن استمرار الإفلات من العقاب يشجع الاحتلال على التمادي في جرائمه.

وسجلت السكرتارية الوطنية أن استمرار عجز المنتظم الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن، عن وقف حرب الإبادة ومحاسبة الاحتلال، يكشف حجم الارتهان الذي تعانيه المؤسسات الدولية لإرادة القوى الداعمة للكيان الصهيوني، ويؤكد أن الضغوط الدولية باتت تستهدف المقاومة الفلسطينية أكثر مما تستهدف الاحتلال، في محاولة لفرض الاستسلام وتصفية الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني.

كما عبرت السكرتارية الوطنية عن رفضها المطلق لما يروج بشأن نشر ما يسمى بـ «قوات الاستقرار» في قطاع غزة، ونددت بأي مشاركة مغربية في هذه القوة، باعتبارها خدمة مجانية للمخططات الصهيونية والأمريكية، وتناقضا مع الموقف الشعبي المغربي الثابت في دعم فلسطين ومقاومتها.

وفي المقابل، تحيي السكرتارية الوطنية صمود الشعب الفلسطيني وثبات مقاومته الباسلة، التي ما تزال، رغم حجم التضحيات، تثبت قدرتها على إفشال أهداف الاحتلال، وتجسد الإرادة الحرة لشعب يناضل من أجل حريته واستقلاله.

وعلى المستوى الإقليمي، أشادت السكرتارية الوطنية بصمود المقاومة اللبنانية في مواجهة العدوان الصهيوني، كما أدانت استئناف الحرب على إيران، محذرة من تداعيات توسيع رقعة العدوان على أمن المنطقة واستقرارها.

وفي ختام اجتماعها، جددت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع تأكيدها على مواصلة الانخراط في كل المبادرات الداعمة للشعب الفلسطيني، والاستمرار في مواجهة جميع أشكال التطبيع والاختراق الصهيوني لبلادنا، داعية مختلف فروع الجبهة إلى رفع درجة اليقظة، ورصد وفضح كل مظاهر التطبيع، وتعزيز التعبئة الشعبية، وتكثيف المبادرات النضالية حتى وقف حرب الإبادة، وإنهاء الاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني من كامل حقوقه التاريخية والمشروعة.

الرباط، 13 يوليوز 2026

فرع الجمعية بالقنيطرة يندد بإطلاق النار على محتجين

يتابع مكتب فرع القنيطرة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بقلق بالغ واستنكار شديد أحداث إطلاق الرصاص الحي من طرف رجال الدرك يوم الاثنين 13يوليوز2026 في مواجهة احتجاجات ذوي الحقوق في الأراضي السلالية من ساكنة دوار أولاد الرياح القبلية بجماعة «سيدي محمد بنمنصور» التابعة لإقليم القنيطرة. هذه الاحتجاجات كانت تحاول منع تسييج أراضيهم السلالية من طرف شخص «غريب عن الدوار»، وقد نتج عن عملية إطلاق الرصاص إصابة مواطنين اثنين إصابات خطيرة، تم على إثرها نقل المصابين إلى مستشفى الزموري بالقنيطرة.

ان مكتب فرع القنيطرة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالقنيطرة وفي انتظار توفير المزيد من المعطيات والتحري ميدانيا عن الحيثيات المحيطة بهذه الخروقات الخطيرة، فإنه يعلن للرأي العام ما يلي:

1. متمنياته بالشفاء العاجل للمصابين بالرصاص وكل من تعرض للقمع من طرف السلطات المحلية ورجال الدرك.
2. ادانته الشديدة لقرار منع السلطات المحلية للاحتجاج السلمي المنظم من طرف مواطنات ومواطنين من ساكنة المنطقة، واللجوء الى إعمال العنف الذي بلغ حد إطلاق الرصاص عشوائيا على المحتجين.
3. استنكاره عدم احترام الحق في التجمع والتظاهر السلمي المنصوص عليه في الدستور على علاته وفي المواثيق الدولية لحقوق الانسان بما فيها التي صادق عليها المغرب.
4. تنديده باستعمال الرصاص الحي من قبل «رجال الدرك الملكي» بالمنطقة في حق مواطنات ومواطنين عزل، في تهديد خطير للحق في الحياة، وخرق للحق في الأمن وفي السلامة الجسدية للجميع.
5. مطالبته بفتح تحقيق موضوعي ومستقل حول ما حدث ومساءلة المسؤولين عن قرار إطلاق الرصاص في مواجهة هذا الاحتجاج السلمي واتخاذ المتعين قانونا في حقهم.
6. ادانته لمسلسل نهب أراضي الجموع في الإقليم عبر التحايل الإداري واستعمال القوة وتوظيف القضاء لترهيب ذوي الحقوق.
7. دعوته للإطارات الديمقراطية والتقدمية للوقوف ضد السياسات اللاديمقراطية واللاشعبية.

عن مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان
القنيطرة في:14 يوليوز2026

النقابة الوطنية للفلاحين تعقد مؤتمرها الوطني الثاني بنجاح كبير، وتشكل لجنتها الإدارية ومكتبها الوطني

عقدت النقابة الوطنية للفلاحين، التابعة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي – الاتحاد المغربي للشغل، مؤتمرها الوطني الثاني يوم السبت 12 يوليوز 2026 بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط.

وعرف المؤتمر مشاركة عشرات المؤتمرين والمؤتمرات، الممثلين لأهم المناطق والأنشطة الفلاحية النباتية والحيوانية، من الفلاحين والكسابة بمختلف جهات البلاد. كما تميز بحضور وازن للنساء الفلاحات والفلاحين الشباب.

وبعد وقوف المؤتمرين عند سياق انعقاد المؤتمر الوطني الثاني للنقابة الوطنية للفلاحين، الذي يتسم بتفاقم معاناة الفلاحين الصغار، وحتى المتوسطين، والتأكيد على عزم النقابة الوطنية على مواصلة النضال من أجل تجسيد شعار المؤتمر "نقابة وطنية قوية من أجل كرامة وحقوق الفلاحين، ومن أجل السيادة الغذائية" على أرض الواقع.

وبعد مناقشة مشاريع الأوراق والمقررات المقدمة إلى المؤتمر والمصادقة عليها، وبعد تدقيق المقرر المطلبي للنقابة، والوقوف على المهام التنظيمية الرامية إلى توسيع تأطير الفلاحين وتنظيمهم في الفروع المحلية والجهوية للنقابة، صادق المؤتمرون، في أجواء ديمقراطية وتوافقية، على ما يلي:

تشكيل اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للفلاحين من 45 عضواً وعضوة، يمثلون مختلف جهات البلاد؛

انتخاب المكتب الوطني للنقابة، المكون من 23 عضواً وعضوة، حظوا بثقة ودعم اللجنة الإدارية في أجواء رفاقية وأخوية حماسية؛

الاتفاق على عقد الاجتماع الأول للمكتب الوطني للنقابة الوطنية في نهاية الأسبوع المقبل، لتوزيع المهام بين عضواته وأعضائه.

هذا، وأشرفت الكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي على سير المؤتمر وفقاً للقانونين الأساسيين للجامعة وللنقابة الوطنية للفلاحين، ووفق المبادئ والأعراف التنظيمية الديمقراطية الجاري بها العمل داخل الجامعة.

كما عرفت هذه المحطة التنظيمية الهامة حضور ممثلين عن النقابات الوطنية المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي. كما تابع المؤتمرون رسائل مصورة ومكتوبة بعث بها ممثلون عن عدد من الهيئات الدولية الصديقة، عبروا من خلالها عن تحياتهم للمؤتمرين، وتمنياتهم بالنجاح لأشغال هذا المؤتمر.

عن لجنة رئاسة المؤتمر
الرباط في 12 يوليوز

قدوسة تحتج:

كيف يعطش أهل السد بينما تسقى الضيعات؟

في مشهد يعكس حجم المعاناة والإحساس بـ»الحكرة»، خرجت ساكنة قصر قدوسة في مسيرة احتجاجية سيرًا على الأقدام في اتجاه مدينة الرشيدية، للمطالبة بحقها المشروع في مياه السقي، بعدما ضاقت بها السبل أمام استمرار أزمة الماء التي تهدد ضيعاتها الفلاحية (المزرعة)ومورد عيش الساكنة.

المفارقة التي تثير الاستغراب أن هذه الساكنة تعيش بجوار سد قدوسة، أحد أكبر المشاريع المائية بالإقليم، والذي أنجز أساسًا لتأمين مياه السقي وحماية الواحات من آثار الجفاف والفيضانات. ورغم ذلك، يؤكد المحتجون أن أراضيهم لا تستفيد بالشكل الكافي من هذه الثروة المائية، في وقت تُوجَّه فيه المياه إلى مشاريع فلاحية ومحيط سقوي واسع بالجهة. وقد أُعلن منذ 2025 عن تشغيل شبكة الري المرتبطة بالسد لسقي آلاف الهكتارات، ضمن مشروع يهدف إلى تعبئة نحو 30 مليون متر مكعب من المياه سنويًا.

الساكنة لا تطالب بالمستحيل، بل بحقها في العدالة المجالية والإنصاف في توزيع الموارد، خاصة وأن الفلاحة تمثل مصدر رزق مئات الأسر، وأي حرمان من مياه السقي يعني المزيد من تدهور الضيعات ، وهجرة السكان، وتعميق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية.

إن المسيرة الاحتجاجية ليست سوى رسالة واضحة إلى المسؤولين مفادها أن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق إذا ظل أصحاب الأرض آخر المستفيدين من مشاريع تُقام فوق ترابهم. فالماء حق دستوري، وليس امتيازًا يُمنح لفئة دون أخرى.

اليوم، تنتظر ساكنة قدوسة فتح حوار جاد ومسؤول، وإيجاد حلول عملية تضمن استفادتها العادلة من مياه السد، حفاظًا على الواحات، وصونًا لكرامة الساكنة، وترسيخًا لمبدأ العدالة في توزيع الثروات، بعيدًا عن كل أشكال الإقصاء والتهميش.

عن صفحة شباب قدوسة

بعض من التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 30)

الأمميات السياسية والنقابية بعد الحرب العالمية الثانية (الجزء 1)

الهاشمي كبدة

بعد الحرب العالمية الثانية، واصلت التكتلات الأممية اصطفافها يسارا ويمينا وعقائديا. فعلى مستوى التقاطب الأيديولوجي، استعادت أممية محسوبة على اليسار الجذري نشاطها، كما هو الشأن بالنسبة لأممية كانت تتبنى الاشتراكية الديمقراطية، ونشأت أمميتان جديدتان، واحدة كانت تمتح من الليبرالية، والأخرى كان اشتعالها مؤطرا بالعقيدة المسيحية. وعلى المستوى النقابي، كانت تؤثث المشهد ثلاث امميات، الأولى أعيد إحيائها وهي ذات توجه عقائدي مسيحي، والثانية أنشئت وكانت تهيمن على دواليبها مركزيات نقابية ذات المرجعيات اليسارية، والثالثة تأسست وكانت تنشط بضوابط اقتصاد السوق. لكن قبل الوقوف عند كل أممية على حدي، فلنستحضر المتغيرات الرئيسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية والتي كانت محيطة بسيرورة تلك التكتلات الأممية.

لقد هيمنت على الساحة الدولية، بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية نهاية العقد السادس من القرن العشرين، عدة متغيرات سياسية يمكن إجمالها في أربعة قضايا كبرى، وهي: الحرب الباردة، وولادة حركات التحرر الوطني وإنهاء الاستعمار، والثورات الشعبية، ومناهضة الإمبريالية الجديدة. وهكذا تم إرساء نظام عالمي جديد ارتكز على ثنائية القطب بقيادة كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية. وتزامن ذلك مع التفكك المتسارع للإمبراطوريات الأوروبية التقليدية التي كانت تفرض قبضتها الاستعمارية على دول آسيا وأفريقيا. وأعاد انتصار الثورتين الصينية والكوبية تشكيل المشهد الجيو-سياسي العالمي بشكل جذري. وتطورت حركات التحرر ضد الاستعمار التقليدي إلى كفاح أوسع ضد الامبريالية الجديدة.

ففي أعقاب انهيار الأنظمة الفاشية بأوروبا وهزيمة نظام الميكادو ((Mikado a)) بآسيا، تم وضع نقطة نهاية للتحالف الذي نشأ خلال الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، مما أدى إلى اندلاع الحرب الباردة. وفي ظل هذه الأخيرة، انتهجت سياسات الستار الحديدي وبناء تحالفات جديدة، إذ انقسم العالم إلى كتلتين أيديولوجيتين، من جهة الكتلة الغربية الليبرالية التي شكلتها دول الغرب، وكانت ولازالت تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وتجسيدا لهذا التحالف، أرست هذه الدول في 1949 حلفا عسكريا تحت اسم حلف شمال الأطلسي (O. T. A. N.)(b) بدريعة مواجهة التوسع السوفياتي؛ ومن جهة اخرى، وإن جاء الرد متأخرا على هذا الحلف، فقد تعززت الكتلة الشرقية الاشتراكية المشكلة من دول شرق أوروبا بقيادة الاتحاد السوفياتي، بإنشاء في 1955 لحلف عسكري تحت اسم حلف وارسو(c). وتفاديا للنتائج الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية، تجنب الحلفان الصدام المباشر، واختارا، بدلا عن ذلك، الصراع عبر آليات التجسس والدعاية وتقديم الدعم للحلفاء في باقي بقاع العالم، وإن سجل التدخل العسكري المباشر لدول الغرب لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من مناطق النزاع.

واعتبرت حركات التحرر الوطني القوة الدافعة الرئيسية التي وقفت وراء جلاء القوات الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية عن جل مناطق آسيا وأفريقيا. فقد مارست هذه الحركات ضغطا شديدا على الدول المستعمرة المنهكة من الحرب، وذلك من خلال إشعال فتيل احتجاجات جماهيرية، وتنفيذ إضرابات نقابية وسياسية، وقيادة انتفاضات شعبية، وتنظيم كفاحات مسلحة، مما أدى بالمجتمع الدولي إلى الاعتراف بحق شعوب تلك المناطق في تقرير مصيرها. وقد اضطلعت تلك الحركات بعدة أدوار توج تكاملها بنيل الشعوب الأخيرة «لاستقلالها السياسي». ففي أي بقعة من العالم رفضت فيها القوى الاستعمارية الاستجابة إلى مطلب الانسحاب، لجأت حركات التحرر الوطني إلى المقاومة العسكرية والكفاح المسلح بانخراطها في حرب عصابات طويلة الأمد أو انتفاضات مسلحة، ومن الأمثلة البارزة على ذلك حركة الفيت مين (Viet Minh)(d) بالهند الصينية، وتمرد حركة الماوماو (Mau Mau)(e) بكينيا، وجبهة التحرير الوطني بالجزائر... كما دأبت حركات التحرر الوطني على التعبئة الجماهيرية والاحتجاج السلمي، كما هو الحال بالهند، إذ استثمر حزب المؤتمر الوطني الهندي، بقيادة المهاتما غاندي (Mahatma Gandhi) (f)، العصيان المدني والمقاطعة والمسيرات الجماهيرية في عملية تعطيل الوظائف الإدارية والاقتصادية للحكم الاستعماري البريطاني. وساهمت هذه الحركات أيضا في بناء الوعي الوطني، إذ عملت على توحيد فصائل وطوائف عرقية ودينية وقبلية متنوعة تحت هوية وطنية مشتركة، وشكلت أجنحة سياسية لها، فوض لها التفاوض حول الاستقلال. وعهدت هذه الحركات لأجنحتها السياسية بمهام الدعاية والنضال الدبلوماسي الدولي، حيث مارست ضغوطا فعالة على الأمم المتحدة حديثة التأسيس، وشكلت تكتلات تصويتية ضغطت على القوى الاستعمارية بما كفل احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وانتزاع تقرير مصير الشعوب المستعمرة.

وعرفت الحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية نجاح العمل الثوري الشعبي بالعديد من أصقاع العالم، لكني أقف عند ثورتين بصمتا التاريخ، وهما الثورة الصينية والثورة الكوبية. فبالصين، وبعد انهيار إمبراطورية سلالة «تشينغ» (Qing)(g) المنهكة في 1912، أقيمت جمهورية الصين بقيادة الحزب الوطني «الكومينتانغ» (Kuomintang)(h) في ظل تمزق البلاد إلى أراضي كان يحكمها أمراء الحرب. وكان هذا الحزب يضم كل الفصائل السياسية الصينية بما فيها الشيوعيون. غير أنه، بعد 1927، كرس، تحت قيادة تشيانغ كاي شيك (Chiang Kai-shek)(i) نظام الاستبداد ، ليلقي، ابتداء من هذا التاريخ، مناهضة من الحزب الشيوعي الصيني بقيادة ماو تسي تونغ (Mao Tse Tong)(j). فقد حشد هذا الأخير جماهير العمال والفلاحين في حرب طويلة الأمد للقضاء على الحكم الاستبدادي القائم ببكين. وبعد أكثر من عشرين سنة من قيادته للعمل الثوري، وما ترتب عنه من ملايين الشهداء، انتصرت الثورة في الأول من أكتوبر 1949، لتتأسس جمهورية الصين الشعبية، وتتحول البلاد إلى قوة شيوعية عظمى. (يتبع)

(a) هو نظام سياسي كان يحكم اليابان قبل الحرب العالمية الثاني وهو عبارة عن ملكية إمبراطورية دستورية ذات طابع ثيوقراطي وعسكري. وفي ظل هذا النظام، كان الإمبراطور، الذي اعتبر إلاها حيا، يحظى بسلطة مطلقة ومقدسة، في حين كانت البلاد تخضع لسيطرة عسكرية صارمة.

(b) هو تحالف سياسي وعسكري ضم عند تأسيسه الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول غرب أوروبا واليونان وتركيا. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، انضمت إليه دول من أوروبا الشرقية. ويقع مقره بالعاصمة البلجيكية بروكسيل. وخلافا لما ورد في المادة 5 من معاهدته التأسيسية التي نصت على حماية حرية وأمن أعضائه من خلال التعاون السياسي والعسكري، فإنه يخدم الأهداف الإمبريالية لأعضائه الكبار، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

(c) هو تحالف سياسي وعسكري تأسس خلال الحرب الباردة. أنشئ بموجب «معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل»، التي وقعت بين الاتحاد السوفياتي وسبع من دول أوروبا الشرقية ليشكل ودولة من البلقان، تكتل من أجل إحداث توازن في صراع التسلح مع حلف الشمال الأطلسي. وفي إطار الاصطفاف الإيديولوجي والجيو-استراتيجي لزعيم ألبانيا أنور خوجا مع نظام ماو تسي تونغ بالصين الشعبية، واتهامه النظام القائم بموسكو بتحريف العقيدة الشيوعية، توقفت المشاركة الفعلية لألبانيا في أنشطة الحلف منذ 1961، لتنسحب منه نهائيا في 1968 رفضا لغزو قوات الحلف لتشكوسلوفاكيا إثر أحداث ربيع براغ. وقبيل وحدة ألمانيا في 1990، انسحبت منه العديد من دول أوروبا الشرقية، ليحل رسميا في 31 مارس 1991.

(d) هو تحالف وطني من أجل الاستقلال بقيادة شيوعية، أسسه هو شي منه عام 1941. تمثل الهدف الرئيسي لهذا التحالف في تحقيق استقلال فيتنام عن القوى الأجنبية، وقاد النضال ضد كل من قوات الاحتلال الياباني خلال الحرب العالمية الثانية والقوات الفرنسية خلال حرب الهند الصينية الأولى من 1946 إلى 1954. وفي أعقاب اتفاقية جنيف ليوليوز 1954 بين الثوار الفيتناميين وفرنسا، تم حل بنية هذا التحالف، ليشكل قادته إلى حد كبير حكومة فيتنام الشمالية.

(e) هي حركة عرفت أيضاً باسم «جيش كينيا من أجل الأرض والحرية». قادت كفاحا مسلحا ضد الاستعمار البريطاني بهدف تحرير كينيا. فبعد رزح الشعب الكيني تحت وطأة السياسة الاستعمارية التي نجم عنها قمعه واضطهاده واستعباده، وتجريده من أراضيه الزراعية الخصبة، ونهب ثرواته المعدنية، وإغراقه في الفقر المدقع، أطلقت هذه الحركة، في 1952، حرب عصابات وهجمات طالت كلا من المستوطنين الأوروبيين والأفارقة الموالين للاستعمار. غير أن الحركة وجهت بقمع مفرط للقوات الاستعمارية، حيث أعلنت حالة الطوارئ، وأحدثت شبكة واسعة من معسكرات الاعتقال، زج فيها بكل من اشتبه به، وموورست فيها أفظع الانتهاكات الإنسانية من التعذيب وعمليات الإعدام ...

(f) اسمه الحقيقي موهانداس كرمشاند غاندي (1869-1948)، واشتهر تحت اسم المهاتما غاندي. امتهن المحاماة، لكنه انخرط أيضا في العمل السياسي ليصبح سياسيا هنديا بارزا. تزعم النضال الروحي للهند خلال الفترة التحررية للبلاد. كان رائدا لحركة مقاومة الاستعمار من خلال العصيان المدني الشامل. وهي حركة تبنت الكفاح السلمي، وأثمر فعلها النضالي استقلال الهند عن الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية في 1947. ولقد ألهم اسلوبها الكثير من التنظيمات المدافعة عن الحقوق المدنية والحريات بجميع أنحاء العالم.

(g) هي آخر سلالة إمبراطورية حكمت بلاد الصين، حيث امتد حكمها من 1644 إلى 1912. وقد أسسها شعب المانشو القادم من الشمال الشرقي (منطقة منشوريا)، وشكلت أكبر إمبراطورية، في تاريخ الصين، من حيث المساحة. واشتهرت بتوسعها الهائل، وطفرتها السكانية، وثروتها الكبيرة، قبل أن تنهار في نهاية المطاف تحت وطأة التمردات الداخلية والتدخلات الاستعمارية الأجنبية.

(h) تعود نواة الحزب الوطني الصيني «الكومينتانغ إلى أواخر القرن التاسع عشر، ولقد هدف إلى الإطاحة بأسرة «تشينغ» الحاكمة وإلى توحيد الصين تحت راية حكومة جمهورية. لكنه لم يحقق ذلك إلا بعد التأسيس الرسمي في 1912. وطيلة حكمه للصين، دخل في مواجهة ضد أمراء الحرب، وضد الغزاة اليابانيين خلال الحرب الصينية اليابانية الثانية، وضد الحزب الشيوعي الصيني، لينذحر أمام هذا الأخير في 1949. ومن ثمة فر قادته إلى جزيرة تايوان الصينية، فيؤسسوا جمهورية الصين الوطنية. وقد أنت ساكنة هذه الجزيرة، لعقود، تحت وطئة الحكم الاستبدادي لهذا الحزب.

(i) رجل سياسة صيني (1975-1987)، بدأ مشواره جنديا في القوات اليابانية لينهيها رجل دولة. تزعم الحزب الوطني الصيني ابتداء من 1925 بعد موت مؤسسه سون يات سين. وكان يحظى بدعم الاتحاد السوفياتي، لكن هذا الدعم توقف بعد قطع علاقته بالشيوعيين، وطردهم من الحزب، وقمع النقابات العمالية التي كانوا قد أسسوها، واستفراده بالحكم. ولقد فضل سحق الثورة الشيوعية على مقاومة الاحتلال الياباني وهذا ما زاد من السخط الشعبي على حكمه المطلق. وبعد جلاء القوات اليابانية عن الصين في 1945، واصل الثوار الشيوعيون حربهم التحررية، ليخسر تشيانغ كاي شيك حكمه لصالح الشيوعيين، وتتأسس جمهورية الصين الشعبية، وفر إلى جزيرة تايوان رفقة فلول من قواته، فأنشأ هناك نظاما ديكتاتوريا دام لعقود.

(j) ثوري ومنظر سياسي شيوعي صيني (1893-1976). اسس جمهورية الصين الشعبية. قاد هذه الأخيرة منذ التأسيس في 1949 وحتى وفاته في 1976، وذلك بشكل أساسي من خلال منصبه كرئيس للحزب الشيوعي الصيني. عرفت نظرياته، التي دافع عنها باعتبارها تكييفا صينيا للماركسية اللينينية، باسم الماوية. تأثر، منذ 1911، بأفكار مناهضة الإمبريالية وبمرجعية الثورة التي أطاحت بالحكم الامبراطوري الصيني. انخرط في الحزب الشيوعي الصيني منذ 1921. ساهم في بناء الجيش الأحمر الصيني ووضع استراتيجية حرب العصابات. أصبح، في 1935، زعيما للحزب الشيوعي الصيني بعد المسيرة الطويلة للثوار الصينيين، والتي قاد فيها التراجع العسكري إلى منطقة يانان. قاد المقاومة على جبهتين، جبهة الإطاحة بحكم تشيانغ كاي شيك المستبد، وجبهة مناهضة قوات الاستعمار الياباني. وبعد جلاء هذه الأخيرة عن الصين في 1945، قاد، في ظل الحرب الأهلية، الزحف العسكري على الصين، ليدحر نظام الحزب الوطني وأمراء الحرب في 1949، فيقيم نظاما شيوعيا بخاصيات صينية. قاد، بعد انتصار الثورة الصينية، حملات

إعادة توزيع الأراضي والتصنيع. اشتهر بإبداعه لحملة القفزة الكبرى إلى الأمام، وهي خطة نفذت من 1958 إلى 1962، وهدف منها ربط الزراعة بالتصنيع. واشتهر كذلك بإطلاقه لثورة ثقافية في 1966 اتسمت بصراع طبقي عنيف. يسجل له كذلك، بالإضافة إلى توطيد دعائم الدولة الصينية التي أصبحت القوة الاقتصادية والعسكرية الثانية عالميا، تعزيز مكاسب اجتماعية جمة: محو الأمية، تمتيع المرأة بحقوقها، ضمان الرعاية الصحية بما حقق زيادة الأمل في الحياة، إكفال التعليم والتكوين بما قضى على الأمية، توفير السكن، ضمان الشغل ...

حرب السودان والمصالح الخارجية

للعام الرابع على التوالي، تواصل الحرب حصد أرواح المدنيين، وتدمير المدن والبنى التحتية، وتبديد مقدرات البلاد، بينما تتوالى بيانات الإدانة الدولية ومبادرات الوساطة دون أن تنجح في وقف القتال أو معالجة أسبابه الحقيقية. ومع امتداد أمد الحرب، بات واضحًا أنها لم تعد مجرد صراع داخلي على السلطة، وإنما تحولت إلى ساحة تتقاطع فيها مصالح القوى الإقليمية والدولية، وتُدار فيها حسابات النفوذ والثروة والجغرافيا السياسية على حساب سيادة السودان وحقوق شعبه.

لقد تعاقبت المبادرات منذ اندلاع الحرب، من منبر جدة إلى تحركات الأمم المتحدة، وجهود الاتحاد الأفريقي و«إيغاد»، ومؤتمر باريس الإنساني، واجتماعات جنيف، لكنها جميعًا أخفقت في وقف الحرب، لأن المشكلة لم تكن يومًا في غياب الوسطاء، وإنما في غياب إرادة سياسية دولية تُلزم أطراف الصراع وداعميهم الإقليميين بوقف القتال وتجفيف مصادر تمويله وتسليحه. فالمبادرات التي تجاهلت المصالح المتشابكة للقوى المتدخلة لم تكن قادرة على تجاوز حدود البيانات الدبلوماسية والنداءات الإنسانية.

وفي الوقت الذي كانت فيه تلك المنابر تدعو إلى وقف إطلاق النار، كانت التقارير الأممية والدولية توثق استمرار تدفق السلاح والذخائر إلى أطراف النزاع، واستمرار أشكال متعددة من الدعم الخارجي، شملت التمويل، والإسناد العسكري، والتسهيلات اللوجستية والاستخباراتية. كما تبادلت أطراف الحرب وعدد من الدول الاتهامات بشأن تقديم الدعم العسكري، في تعبير واضح عن حجم الاستقطاب الإقليمي والدولي الذي أصبح جزءًا أصيلًا من معادلة الحرب في السودان، وليس عاملًا خارجيًا عابرًا.

ولم يكن هذا التدخل محض صدفة، فالسودان يحتل موقعًا استراتيجيًا بالغ الأهمية عند ملتقى القرن الأفريقي والبحر الأحمر، ويمتلك ثروات ضخمة من الذهب والمعادن والأراضي الزراعية، فضلًا عن موقعه المؤثر في خطوط التجارة والطاقة. ولذلك تنظر إليه القوى المتنافسة بوصفه ساحة لتأمين الموانئ، والسيطرة على الموارد، وضمان مسارات النقل والإمداد، وتعزيز النفوذ الجيوسياسي، أكثر من كونه وطنًا لشعب يتطلع إلى السلام والديمقراطية والتنمية.

ومن هنا، فإن كل المنابر الخارجية التي رُوِّج لها باعتبارها مسارات للحل لم تستطع أن توقف إطلاق النار ليوم واحد، لأن القوى الإقليمية المنخرطة في الحرب لم تكن ترى في السلام مصلحة عاجلة. فالإمارات، ومصر، وتركيا، والسعودية، رغم اختلاف حساباتها وأدواتها، انخرطت بدرجات متفاوتة في إدارة الصراع بما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية، معتمدةً على وكلائها المحليين، الأمر الذي جعل استمرار الحرب أقل كلفة بالنسبة إليها من الوصول إلى تسوية وطنية مستقلة تعيد القرار إلى الشعب السوداني.

إن جوهر الأزمة يكمن في أن الحرب لم تعد تدار بإرادة أطرافها المحليين وحدهم، بل أصبحت رهينة لتوازنات إقليمية ودولية ترى في استمرار حالة اللادولة وانهيار المؤسسات فرصة لإعادة توزيع النفوذ والثروات. ولذلك فإن الدفاع عن السيادة الوطنية لا ينفصل عن مقاومة كل أشكال التدخل الخارجي، ورفض تحويل السودان إلى ساحة لتصفية الصراعات الدولية أو سوق مفتوحة لنهب موارده واستغلال موقعه الاستراتيجي. فاستعادة السلام وإقامة الدولة المدنية الديمقراطية لن تتحققا عبر صفقات تعقدها القوى الخارجية، وإنما عبر الإرادة الحرة للشعب السوداني ونضاله من أجل إنهاء الحرب واسترداد القرار الوطني المستقل.

ولا تنظر الولايات المتحدة إلى السودان باعتباره أولوية استراتيجية مستقلة بذاتها، وإنما كجزء من شبكة أوسع من المصالح المرتبطة بالبحر الأحمر والقرن الأفريقي والشرق الأوسط. ففي المرحلة الراهنة تنشغل واشنطن بإعادة ترتيب موازين القوى في الشرق الأوسط، وتأمين طرق التجارة والطاقة، واحتواء منافسيها الدوليين، وحرمانهم من الوصول إلى الموارد والأسواق الاستراتيجية. ومن هذا المنظور، يصبح السودان ملفًا تابعًا لهذه الحسابات الكبرى، بحيث يتراجع حق شعبه في السلام والسيادة أمام أولويات الصراع العالمي على النفوذ، ما دام استمرار الحرب لا يهدد بصورة مباشرة المصالح الأمريكية الأساسية.

ويظل حضور روسيا في السودان محدودًا مقارنة بالقوى الغربية، رغم سعيها إلى توسيع نفوذها في أفريقيا ضمن صراعها مع الإمبريالية الغربية. ويتجلى ذلك في تعاونها مع الإمارات في شرق ليبيا، وعلاقاتها العسكرية والأمنية مع أنظمة في أفريقيا الوسطى ومالي والنيجر، وتعاونها المحدود مع أوغندا وإثيوبيا. أما في السودان، فينحصر دورها في مصالحها المرتبطة بتجارة وتهريب الذهب، ورغبتها في إقامة قاعدة بحرية، إضافة إلى الانخراط في تجارة السلاح مع طرفي الحرب، مباشرة أو عبر وسطاء، بما يجعل استمرار النزاع مواتيًا لمكاسبها المحدودة، دون أن يكون لها مشروع متكامل لحل الأزمة.

وتحرك الصين مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية المتنامية في أفريقيا، ساعيةً إلى تأمين استثماراتها ومواردها وأسواقها. وقد حافظت على تعاونها مع سلطتي الأمر الواقع، خصوصًا عبر إعادة جدولة الديون أو إعفاء بعضها مقابل مكاسب اقتصادية وتعزيز نفوذها في القطاعات الإنتاجية والاستخراجية. كما تواصل صناعاتها العسكرية الوصول إلى أطراف النزاع، بصورة مباشرة أو عبر وسطاء، مقابل عائدات مالية. وتشير معطيات إلى أن جزءًا مقدرًا من الأسلحة النوعية التي تستخدمها مليشيا الدعم السريع صيني المنشأ، وقد مُوِّل الحصول عليها بأموال إماراتية. وهكذا تتقاطع المصالح الاقتصادية مع تجارة السلاح واستنزاف الموارد، بينما يتحمل الشعب السوداني وحده ثمن هذه الحرب.

إفتتحنا في الجزء الأول بتوضيح كيف تحولت الحرب في السودان إلى ساحة تتقاطع فيها مصالح القوى الإقليمية والدولية، التي تتعامل مع بلادنا بمنطق النفوذ والموارد والمواقع الإستراتيجية، لا بمنطق حق الشعب السوداني في السلام والسيادة. غير أن إدراك أبعاد هذا التدخل لا يكتمل من دون الوقوف عند حدود تأثيره وعجزه عن حسم الحرب، ومساءلة أطراف الحرب ووكلائها الداخليين عن مسؤوليتهم الأولى فيها، والأهم من ذلك، تحديد المرتكزات الوطنية التي يمكن أن يقوم عليها مشروع حقيقي لإنهاء الحرب واستعادة القرار الوطني المستقل.

لم ينجح مجلس الأمن الدولي، حتى الآن، في اتخاذ إجراءات حاسمة توقف الحرب، كما ظلت العقوبات وبيانات الإدانة محدودة الأثر، ولم تُترجم إلى آليات ملزمة تمنع استمرار تدفق السلاح أو تفرض وقفًا دائمًا لإطلاق النار. وبدا المجتمع الدولي وكأنه يكتفي بإدارة الأزمة واحتواء تداعياتها، لا بمعالجة جذورها وإنهائها، فيما تتفاقم المأساة الإنسانية يومًا بعد يوم.

غير أن تحميل القوى الخارجية وحدها مسؤولية استمرار الحرب يختزل الأزمة ويغفل جوهرها. فالمسؤولية الأولى تقع على عاتق أطراف الحرب وحلفائها، الذين واصلوا تغليب مصالحهم السلطوية على مصالح الوطن، وارتهنوا، بدرجات متفاوتة، لأجندات قوى إقليمية ودولية وأجهزة استخبارات تسعى إلى توظيف السودان لخدمة مصالحها السياسية والإقتصادية والعسكرية.

ولذلك، فإن إنهاء الحرب لن يتحقق بالضغوط الخارجية وحدها، ولا بالمفاوضات التي تقتصر على أطراف الصراع المسلح، لأن هذه الأطراف هي جزء من الأزمة وليست صاحبة المصلحة في إنهائها. فالطريق إلى السلام المستدام يبدأ بإعادة بناء الحركة الجماهيرية واستنهاض الفعل السياسي المستقل، وتوحيد قوى الثورة حول برنامج وطني ديمقراطي يعبر عن مصالح الجماهير، لا عن توازنات السلاح أو صفقات المحاصصة.

إن المهمة المطروحة اليوم هي بناء أوسع جبهة جماهيرية قاعدية تضم جميع القوى المؤمنة بثورة ديسمبر 2018 المجيدة وأهدافها، وتستند إلى برنامج حد أدنى يقوم على إنهاء الحرب، واسترداد السيادة الوطنية، واستعادة مسار الثورة، وبناء الدولة المدنية الديمقراطية. جبهة تُبنى من القاعدة إلى القمة عبر آليات ديمقراطية، وتستمد شرعيتها من الجماهير، وتحافظ على استقلال قرارها الوطني بعيدًا عن هيمنة القوى العسكرية أو التدخلات الخارجية.

إن مرتكزات الحل الوطني الديمقراطي لا يمكن أن تصاغ في العواصم الأجنبية، ولا أن تُفرض عبر موائد التفاوض التي ترعاها القوى المتدخلة في شؤون السودان، بل يجب أن تنبع من الإرادة الحرة للشعب السوداني، ومن نضال طلائعه الثورية وقواه الحية. فالشعب وحده هو صاحب المصلحة في إنهاء الحرب، وهو وحده القادر على فرض السلام العادل، واستعادة الدولة، وإنجاز أهداف ثورة ديسمبر في الحرية والسلام والعدالة، وإقامة سلطة مدنية ديمقراطية كاملة السيادة، تعبر عن مصالح الأغلبية، وتصون استقلال الوطن ووحدته.

كلمة بوابة الميدان: نشرت في جزئين
الميدان 4487 و -4488، 12 و 14 يوليو 2026م.

فرنسا / المغرب: معاهدة استثنائية وسؤال السيادة

المصطفى خياطي

أثار الإعلان عن التوجه نحو توقيع معاهدة استثنائية جديدة بين المغرب وفرنسا نقاشا واسعا حول طبيعة هذه الشراكة وحدودها وانعكاساتها على القرار الوطني. فبينما تقدمها الجهات الرسمية باعتبارها نقلة نوعية في العلاقات الثنائية ووسيلة لتعزيز الاستثمار والتعاون الأمني والعسكري والتكنولوجي، يطرح عدد من الباحثين والفاعلين السياسيين تساؤلات جوهرية حول الكلفة السياسية والاقتصادية لهذه المعاهدة، ومدى انسجامها مع مفهوم السيادة الوطنية في ظل اختلال واضح في موازين القوة بين الطرفين.

إن العلاقات المغربية الفرنسية ليست علاقة متكافئة من الناحية التاريخية. فقد تشكلت في ظل الإرث الاستعماري، ثم استمرت بعد الاستقلال الشكلي ضمن شبكة واسعة من المصالح الاقتصادية والمالية والثقافية والعسكرية، جعلت فرنسا تحافظ على موقع المهيمن داخل الاقتصاد المغربي. ولذلك فإن أي اتفاق استثنائي جديد لا يمكن قراءته بمعزل عن هذا السياق التاريخي الذي يجعل من مسألة الاستقلال الحقيقي للقرار الوطني سؤالا مشروعًا و مدى خدمته لمصالح الشعب المغربي.

يرى المدافعون عن المعاهدة أن المغرب بحاجة إلى شركاء استراتيجيين لمواجهة التحولات الدولية، وأن فرنسا ما تزال قوة اقتصادية وتكنولوجية يمكن أن توفر للمغرب استثمارات وفرصا للتشغيل ونقل الخبرات. كما يعتبرون أن الاعتراف الفرنسي الأخير بمغربية الصحراء يفتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية تستدعي إطارا مؤسساتيا أكثر قوة واستقرارا.

غير أن هذا الطرح يغفل أن العلاقات الدولية لا تبنى على النوايا، بل على توازن المصالح. فالدول الكبرى لا تقدم دعما مجانيا، وإنما تسعى دائما إلى حماية مصالح شركاتها وتعزيز نفوذها الجيوسياسي. ومن هنا تبرز المخاوف من أن تتحول المعاهدة إلى وسيلة جديدة لترسيخ الهيمنة الاقتصادية الفرنسية على قطاعات استراتيجية داخل المغرب.

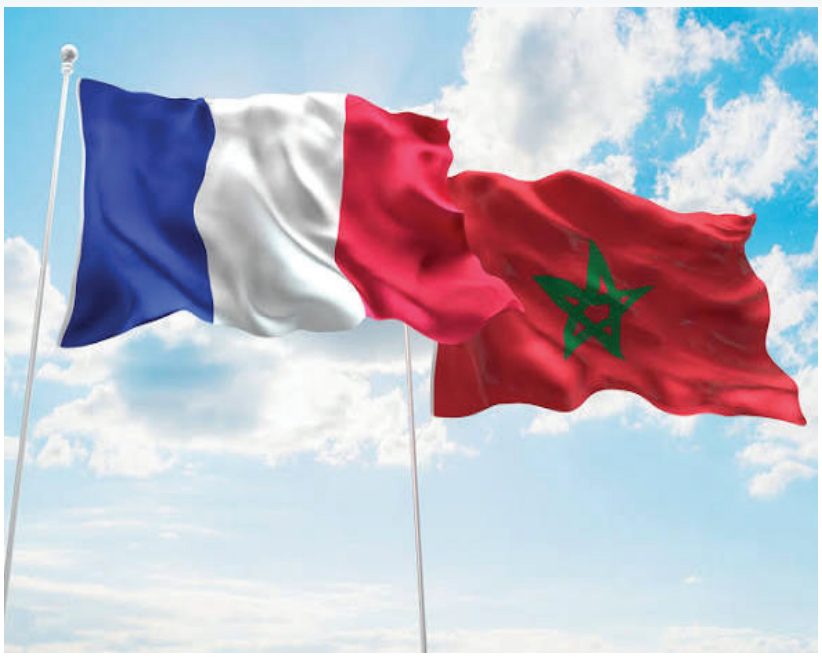

لقد ظلت الشركات الفرنسية لعقود من أكبر المستثمرين في المغرب، وهي حاضرة بقوة في قطاعات الأبناك والتأمين والطاقة والنقل والاتصالات والتوزيع التجاري. وإذا جاءت المعاهدة لتمنح امتيازات إضافية لهذه الشركات، فإن ذلك قد يحد من قدرة المقاولات الوطنية على المنافسة، ويزيد من تبعية الاقتصاد المغربي لرأس المال الأجنبي.

إن العلاقات المغربية الفرنسية ليست علاقة متكافئة من الناحية التاريخية. فقد تشكلت في ظل الإرث الاستعماري، ثم استمرت بعد الاستقلال الشكلي ضمن شبكة واسعة من المصالح الاقتصادية والمالية والثقافية والعسكرية، جعلت فرنسا تحافظ على موقع المهيمن داخل الاقتصاد المغربي. ولذلك فإن أي اتفاق استثنائي جديد لا يمكن قراءته بمعزل عن هذا السياق التاريخي الذي يجعل من مسألة الاستقلال الحقيقي للقرار الوطني سؤالا مشروعًا و مدى خدمته لمصالح الشعب المغربي.

ولا يقتصر الأمر على الجانب الاقتصادي، بل يمتد إلى المجال الأمني والعسكري. فتعميق التعاون العسكري قد يعني توسيع الاعتماد على التكنولوجيا والتجهيزات الفرنسية، وهو ما يجعل جزءا مهما من منظومة الدفاع الوطني مرتبطا بقرارات دولة أجنبية. وقد أظهرت تجارب دول عديدة أن الارتهان للتسليح الخارجي يمنح الدول المصدرة للأسلحة وسائل ضغط مؤثرة عند وقوع أزمات سياسية أو دبلوماسية.

كما أن التعاون في مجالات الأمن والاستخبارات يثير بدوره أسئلة تتعلق بحماية المعطيات الاستراتيجية والسيادة الرقمية، خصوصا في عصر أصبحت فيه المعلومات موردا استراتيجيا لا يقل أهمية عن الثروات الطبيعية.

ومن الجانب الثقافي، يخشى بعض المراقبين من أن تؤدي المعاهدة إلى تكريس النفوذ اللغوي والثقافي الفرنسي في وقت يسعى فيه المغرب إلى تنويع شراكاته الدولية والانفتاح على فضاءات جديدة. فالاستقلال السياسي لا يكتمل دون استقلال ثقافي ومعرفي يسمح ببناء نموذج تنموي يستجيب لأولويات المجتمع المغربي.

ومن منظور الاقتصاد السياسي، يرى عدد من المحللين أن الاتفاقيات الكبرى مع الدول الرأسمالية المتقدمة غالبا ما تعكس اختلالا في ميزان القوة أكثر مما تعكس شراكة متوازنة. فالدولة الأقوى تمتلك التكنولوجيا ورأس المال والأسواق، بينما توفر الدولة الأضعف اليد العاملة والموارد الطبيعية والتسهيلات القانونية والضريبية. ونتيجة لذلك، قد تتجه نسبة كبيرة من الأرباح نحو الخارج، في حين تبقى القيمة المضافة المحلية محدودة.

ومن زاوية نقدية، فإن مفهوم «الشراكة الاستثنائية» قد يخفي استمرار نمط من التبعية الاقتصادية، حيث يصبح القرار التنموي مرهونا بمصالح المستثمرين الأجانب والمؤسسات المالية الدولية، بدلا من أن ينطلق من حاجيات المجتمع المغربي وأولوياته الاجتماعية.

ومع ذلك، فإن تقييم أي معاهدة ينبغي أن يقوم على مضمونها الفعلي وليس على الشعارات المؤيدة أو الرافضة لها. فإذا تضمنت بنودا تضمن نقل التكنولوجيا، ورفع نسبة الإدماج الصناعي المحلي، وحماية السيادة الاقتصادية، واحترام استقلال القرار الوطني، فإنها قد تشكل فرصة للتنمية. أما إذا اقتصرت على توسيع امتيازات الشركات الأجنبية وتعزيز النفوذ الخارجي داخل القطاعات الاستراتيجية، فإن آثارها قد تكون سلبية على المدى البعيد.

إن الدفاع عن السيادة لا يعني الانغلاق أو رفض التعاون الدولي، وإنما يعني إقامة علاقات متوازنة قائمة على الندية وتكافؤ المصالح. فالمغرب في حاجة إلى تنويع شركائه وعدم الارتهان لأي قوة دولية بعينها، كما يحتاج إلى تقوية اقتصاده الوطني، وتشجيع الصناعة المحلية، والرفع من قدراته العلمية والتكنولوجية حتى يصبح أكثر استقلالية في اتخاذ قراراته.

وفي النهاية، تبقى السيادة الوطنية مفهوما يتجاوز الحدود الجغرافية. فهي تشمل القدرة على التحكم في الثروة الوطنية، وصنع القرار الاقتصادي، وحماية الأمن الغذائي والطاقي، وضمان استقلال السياسة الخارجية عن الضغوط الخارجية. ومن هذا المنطلق، فإن أي معاهدة استثنائية يجب أن تخضع لنقاش عمومي واسع ورقابة مؤسساتية دقيقة، لأن آثارها لن تقتصر على المرحلة الراهنة، بل ستؤثر في مستقبل الأجيال القادمة وفي طبيعة استقلال الدولة المغربية لعقود طويلة.

التعليم المغربي... إصلاحات بلا إصلاح؟

في الوقت الذي تواصل فيه الحكومة الإعلان عن «إصلاحات جديدة لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي»، تتزايد الأصوات التي تعتبر أن الأزمة أعمق من مجرد اختلالات تقنية أو مالية، وأنها ترتبط بطبيعة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية التي حكمت السياسة التعليمية بالمغرب لعقود.

فما هو واقع التعليم بالمغرب وما حقيقة واقع البحث العلمي؟ ولماذا تستمر هجرة الكفاءات؟ وهل تنجح القوانين و»الإصلاحات» الجديدة في إنقاذ المدرسة والجامعة العموميتين بالمغرب؟

في هذين الحوارين المستاقين من ندوة رقمية في اطار حلقات حوارية تحضيرا للمؤتمر الوطني 6 لحزب النهج الديمقراطي العمالي، يقدم الرفيقين عبد الحق الوسولي، الفاعل النقابي والباحث في قضايا التعليم العالي، قراءته لأسباب الأزمة، ويناقش حدود الإصلاحات الجارية، وعلاقة الجامعة بالتنمية والسيادة الوطنية. بينما يقدم الرفيق عبد الله غميمط قراءة لواقع المنظومة التعليمية ببلادنا

أزمة الجامعة المغربية ليست أزمة تمويل فقط... بل أزمة خيارات سياسية

حوار مع الأستاذ عبد الحق الوسولي حول واقع التعليم العالي والبحث العلمي، هجرة الكفاءات، ومستقبل الجامعة العمومية

| السؤال الأول: أستاذ، من وجهة نظركم، هل يعيش البحث العلمي في المغرب أزمة حقيقية، هل المشكل أعمق من مجرد ضعف الميزانية؟

| لا شك أن البحث العلمي في المغرب يعيش أزمة حقيقية، وهي أزمة يقر بها معظم الفاعلين والمهتمين بالشأن الجامعي. غير أن هذه الأزمة أعمق بكثير من مجرد محدودية الموارد المالية، رغم أن الإنفاق على البحث العلمي لا يتجاوز حوالي 0.8% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة تبقى متواضعة مقارنة بالدول المتقدمة، بل وحتى ببعض الدول الإفريقية الصاعدة.

ومن أبرز أسباب هذه الأزمة:

ضعف الإنفاق العمومي على البحث العلمي، بما لا يسمح بتطوير المختبرات وتمويل المشاريع البحثية الكبرى.

هجرة الكفاءات، حيث يغادر آلاف الأطباء والمهندسين والباحثين المغاربة سنويًا نحو أوروبا وأمريكا الشمالية بحثا عن ظروف عمل أفضل وإمكانات أكبر للبحث والابتكار.

ضعف العلاقة بين الجامعة والاقتصاد، إذ يكاد ينعدم التعاون بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص، فلا تستثمر الشركات في البحث العلمي، بينما تبقى الكثير من الأبحاث الجامعية ذات طابع نظري بعيد عن حاجيات الاقتصاد الوطني.

الاكتظاظ في الجامعات، خاصة مؤسسات الاستقطاب المفتوح، وهو ما يثقل كاهل الأستاذ الجامعي ويحد من الوقت الذي يمكن تخصيصه للبحث والإنتاج العلمي.

لكن، في تقديري، فإن أزمة التعليم العالي والبحث العلمي في المغرب هي أزمة بنيوية مرتبطة بالاختيارات السياسية والاقتصادية للدولة، وتتجلى في عدة مظاهر، من أبرزها:

إضعاف الجامعة العمومية وإخضاعها بشكل متزايد لمنطق السوق ومتطلبات المقاولة تحت شعارات مثل «المرونة» و»القابلية للتشغيل».

توجيه البحث العلمي لخدمة نموذج تنموي يقوم على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، بما يعمق التبعية الاقتصادية ويحد من بناء سيادة علمية وتكنولوجية وطنية.

غياب التكامل بين المعرفة العلمية وصنع القرار السياسي والاقتصادي، الأمر الذي أفقد البحث العلمي دوره في توجيه التنمية وعقلنة السياسات العمومية.

الفصل بين البحث النظري والبحث التطبيقي، وضعف الربط بين التكوين الجامعي والإنتاج العلمي.

غياب حكامة ديمقراطية في تدبير التعليم العالي، وهيمنة منطق التعيين والقرارات المركزية، مع غياب استراتيجية وطنية واضحة للنهوض بالبحث العلمي.

استمرار تهميش البحث العلمي باعتباره رافعة استراتيجية للتنمية الصناعية والتكنولوجية والفلاحية والاقتصادية.

| السؤال الثاني: الدولة تؤكد أنها رفعت ميزانيات التعليم العالي، لكن هل وصلت هذه الزيادات فعلا إلى المختبرات والباحثين؟

| قبل الإجابة عن هذا السؤال، ينبغي التمييز بين مصادر تمويل البحث العلمي وآليات صرف هذه الاعتمادات.

تشمل مصادر التمويل أساسًا:

الدعم الحكومي، حيث خصصت الدولة حوالي 538 مليون درهم من ميزانية التعليم العالي لدعم مشاريع البحث والابتكار.

الشراكات الاستراتيجية، ومن أبرزها برنامج دعم البحث التنموي والابتكار (PNARDI)، الذي أُطلق بشراكة بين وزارة التعليم العالي ومجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، بغلاف مالي يبلغ مليار درهم، يساهم فيه كل طرف بنسبة 50%.

التعاون الدولي، من خلال الاستفادة من برامج أوروبية مثل «Horizon Europe».

أما بخصوص كيفية صرف هذه الميزانيات، فتتم عبر الوزارة الوصية ومؤسسات شريكة، من بينها المكتب الشريف للفوسفاط وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات، وذلك لتمويل مشاريع بحثية في مجالات الماء، والصحة، والاقتصاد الأخضر، إضافة إلى المنح واستقطاب الكفاءات.

ويتم تمويل الباحثين وفق مراحل محددة:

الإعلان عن طلبات عروض للمشاريع البحثية.

تقييم المشاريع من طرف لجان علمية متخصصة.

انتقاء المشاريع التي تستجيب للمعايير العلمية المحددة.

غير أن الممارسة، في تقديري، تكشف أن جزءًا مهمًا من هذه التمويلات يذهب إلى مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وخاصة الجامعات المحدثة في إطار الشراكة، في حين تستفيد الجامعات العمومية، خصوصًا مؤسسات الاستقطاب المفتوح، بدرجة أقل، وتعتمد أساسًا على الميزانية العامة المخصصة لتسييرها، وهي ميزانية تظل محدودة ولا تسمح بتطوير البحث العلمي بالشكل المطلوب.

| السؤال الثالث: المغرب ينفق على البحث العلمي أقل من عدد من الدول الصاعدة. هل يؤثر هذا الاختيار على التنمية الاقتصادية؟

| بلا شك، فالاستثمار في البحث العلمي ليس ترفًا، بل هو أحد أهم شروط التنمية الاقتصادية والبشرية. فجودة التكوين والبحث العلمي هي التي تصنع الاقتصاد القائم على المعرفة، وتدعم الابتكار، وتعزز الاستقلال التكنولوجي، وتحد من التبعية للخارج.

إن ضعف الاستثمار في البحث العلمي ينعكس مباشرة على القدرة الإنتاجية والابتكارية للمجتمع، ويؤدي إلى استمرار الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة وعلى الاقتصاد الريعي أو التابع.

ومن وجهة نظري، فإن السياسات الحالية ركزت بدرجة أكبر على تكوين يد عاملة مؤهلة لتلبية حاجيات سوق الشغل المرتبط بالشركات الأجنبية، أكثر من تركيزها على بناء منظومة وطنية قادرة على إنتاج المعرفة والابتكار وصناعة التكنولوجيا، وهو ما يحد من قدرة المجتمع على الإبداع والتفكير النقدي والمساهمة في تحقيق تنمية مستقلة ومستدامة.

| السؤال الرابع: هناك من يرى أن الجامعة المغربية أصبحت تنتج الشهادات أكثر مما تنتج المعرفة. هل توافقون هذا التقييم؟ ولماذا؟

| لا أعتقد أن الجواب يمكن أن يكون بالإيجاب أو السلب بشكل مطلق، لأن القضية أكثر تعقيدًا.

من جهة، توجد سياسات عمومية تدفع نحو مهننة التعليم العالي وإضعاف البحث العلمي والفكر النقدي، وهو ما

التتمة في ص 08

ينعكس على وظيفة الجامعة.

ومن جهة أخرى، لا يزال عدد كبير من الأساتذة الباحثين يواصلون الدفاع عن الجامعة العمومية وعن استقلالية البحث العلمي، خاصة من خلال النقابة الوطنية للتعليم العالي، التي تناضل من أجل حماية مهنة الأستاذ الباحث، والدفاع عن كرامته المهنية، وتحسين شروط البحث والإنتاج العلمي، ورد الاعتبار للفضاء الجامعي باعتباره فضاءً للحرية الفكرية والإبداع والحوار.

ورغم الإكراهات، ما تزال الجامعات المغربية ومدارس المهندسين وكليات الطب تخرج كفاءات عالية المستوى أثبتت جدارتها داخل المغرب وخارجه.

لكن، في المقابل، لا يمكن إنكار وجود اختلالات بنيوية تجعل الحصول على الشهادة، في بعض الحالات، يتقدم على إنتاج المعرفة والبحث العلمي والابتكار، وهو ما يستدعي إصلاحًا عميقًا لمنظومة التعليم العالي.

| السؤال الخامس: ما الأسباب الحقيقية التي تدفع عددًا كبيرًا من الباحثين والكفاءات المغربية إلى الهجرة؟

| الهجرة العلمية ليست مرتبطة بعامل واحد، وإنما بمجموعة من الأسباب المتداخلة، من أهمها:

محدودية فرص الشغل التي تتناسب مع مستوى التأهيل العلمي للكفاءات المغربية.

ضعف الاستثمار الوطني في البحث العلمي والابتكار، الأمر الذي يقلص فرص الباحثين داخل المغرب.

تركيز أنشطة البحث والتطوير في الشركات الأم متعددة الجنسيات الموجودة خارج المغرب، بينما تقتصر فروعها المحلية غالبًا على أنشطة الإنتاج أو التجميع.

طبيعة الاقتصاد المغربي، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاعات لا تتطلب أعدادًا كبيرة من الباحثين أو حاملي الدكتوراه.

ضعف الأجور والحوافز المهنية مقارنة بما توفره الجامعات ومراكز البحث في الدول المتقدمة.

محدودية الإمكانات المتاحة داخل المختبرات الجامعية، سواء من حيث التجهيزات أو التمويل أو الاستقرار المهني.

ولهذه الأسباب، يجد عدد كبير من الباحثين أن الهجرة تمثل فرصة لممارسة البحث العلمي في ظروف أكثر ملاءمة، والاستفادة من بيئة تشجع على الابتكار والإبداع، وهو ما يشكل خسارة حقيقية للرأسمال البشري الذي استثمرت الدولة والمجتمع في تكوينه.

| السؤال السادس: هل يتمتع الأستاذ الجامعي اليوم بالحرية الأكاديمية الكافية لإنجاز بحث علمي مستقل، أم أن هناك إكراهات مؤسساتية ومالية تحد من ذلك؟

| من الناحية القانونية، يتمتع الأستاذ الجامعي بحرية البحث العلمي، غير أن هذه الحرية تبقى نسبية في ظل مجموعة من الإكراهات المالية والإدارية والمؤسساتية، وأحيانًا السياسية، التي تحد من قدرته على إنجاز أبحاث مستقلة وطويلة المدى.

فالعديد من الباحثين يجدون أنفسهم أمام نقص في التمويل، وتعقيد في المساطر الإدارية، وضعف في البنيات التحتية والتجهيزات، فضلاً عن محدودية البرامج الوطنية الداعمة للبحث العلمي.

وفي المقابل، تزخر الجامعة المغربية بأساتذة وباحثين يحظون باعتراف دولي، وينشرون أبحاثهم في أرقى المجلات العلمية، ويساهمون في تأطير الطلبة وإنتاج المعرفة رغم قلة الإمكانيات. غير أن خبراتهم، في كثير من الأحيان، لا تحظى بالتقدير الكافي داخل المنظومة الوطنية، وهو ما يحد من مساهمتهم في رسم السياسات العمومية الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي.

| السؤال السابع: كيف تقيمون العلاقة بين الجامعة المغربية والقطاع الاقتصادي؟ وهل تستثمر المقاولات فعلاً في البحث العلمي؟

| لا تزال العلاقة بين الجامعة المغربية والقطاع الاقتصادي، في مجال البحث العلمي، ضعيفة للغاية، إذ يظل التعاون بين الطرفين محدودًا ولا يرقى إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية التي تجعل البحث العلمي رافعة للتنمية الاقتصادية.

فعدد كبير من المقاولات لا يستثمر في البحث والتطوير، كما أن جزءًا مهمًا من النسيج الاقتصادي يرتبط بفروع شركات أجنبية تعتمد أساسًا على التكنولوجيا التي تُطور في مقراتها الأصلية، وليس داخل المغرب.

ومن وجهة نظري، فإن السياسات العمومية ركزت أكثر على تكوين كفاءات تستجيب لحاجيات سوق الشغل، بدل بناء منظومة وطنية للإبداع والابتكار قادرة على تحويل نتائج البحث العلمي إلى قيمة اقتصادية مضافة، وإلى منتجات وخدمات تنافسية.

| السؤال الثامن: ما رأيكم في التصنيفات العالمية للجامعات؟ وهل تعكس فعلاً جودة التعليم العالي، أم أن لها حدودًا؟

| التصنيفات الدولية ليست هدفًا في حد ذاتها، لكنها تظل مؤشرًا مهمًا يساعد على تقييم أداء الجامعات ومقارنة مستوى البحث العلمي والإنتاج الأكاديمي بين مختلف المؤسسات.

وفي حالة المغرب، تكشف هذه التصنيفات استمرار عدد من الاختلالات البنيوية، خاصة فيما يتعلق بضعف التمويل، ومحدودية الإنتاج العلمي، وضعف الانفتاح الدولي.

كما أن التصنيفات الكبرى، وعلى رأسها تصنيف شنغهاي، تعتمد معايير دقيقة وصعبة، من بينها حجم الإنفاق على البحث العلمي، وعدد الاستشهادات العلمية، والنشر في المجلات العالمية، وحصول أعضاء هيئة التدريس على جوائز دولية مرموقة مثل جائزة نوبل أو ميدالية فيلدز، وهي معايير تجعل المنافسة بالنسبة للجامعات المغربية شديدة الصعوبة.

ورغم ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تطورًا إيجابيًا تمثل في دخول جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء لأول مرة ضمن قائمة أفضل ألف جامعة في العالم، وهو مؤشر يستحق التقدير، لكنه يظل غير كاف إذا ما قورن بطموحات المغرب وإمكاناته البشرية.

وبصفة عامة، لا تزال أغلب الجامعات العمومية، خاصة مؤسسات الاستقطاب المفتوح، بعيدة عن المراتب المتقدمة بسبب محدودية التمويل وضعف الاستثمار في البحث العلمي، إلى جانب الإكراهات التي تواجه منظومة التعليم العالي.

| السؤال التاسع: هل تشجع منظومة الدكتوراه اليوم الإبداع والابتكار، أم أنها تعاني من مشاكل في التأطير والتمويل وآفاق الإدماج؟

| في تقديري، لا تزال منظومة الدكتوراه تعاني من اختلالات تحد من قدرتها على تشجيع الإبداع والابتكار، ومن أبرزها:

محدودية الإمكانات المالية واللوجستية المخصصة للبحث.

ضعف الطلب على البحث العلمي من طرف النسيج الاقتصادي الوطني.

محدودية الاستثمار في الابتكار والتطوير.

ضعف استثمار الكفاءات الوطنية والاستفادة من خبراتها.

غياب سياسة واضحة لإدماج حاملي الدكتوراه في سوق الشغل.

ولهذا يجد عدد كبير من الحاصلين على الدكتوراه أنفسهم أمام خيارات محدودة، تتمثل غالبًا في انتظار فرص الالتحاق بالجامعة أو مواجهة البطالة، وهو وضع لا يشجع الباحثين الشباب على الاستمرار في المسار الأكاديمي.

| السؤال العاشر: كيف تفسرون ضعف عدد براءات الاختراع والابتكارات مقارنة بعدد خريجي الجامعات المغربية؟

| يرتبط ضعف عدد براءات الاختراع بمجموعة من العوامل المتداخلة، أهمها محدودية الإمكانات المخصصة للبحث العلمي، وضعف الاستثمار في الابتكار، وغياب منظومة فعالة لنقل التكنولوجيا من الجامعة إلى المقاولة، إضافة إلى محدودية الحوافز الموجهة للباحثين، وضعف التكوين التطبيقي في عدد من التخصصات.

كما أن النسيج الاقتصادي الوطني لا يعتمد، في جزء كبير منه، على البحث والتطوير باعتباره محركًا للإنتاج، وهو ما ينعكس مباشرة على حجم الابتكار وبراءات الاختراع.

وتختلف حدة أزمة البحث العلمي باختلاف التخصصات، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أولًا: العلوم الإنسانية والاجتماعية

تواجه هذه التخصصات مجموعة من الإكراهات، أبرزها:

ضعف التمويل مقارنة بالتخصصات العلمية والتكنولوجية، نتيجة اعتبارها أقل ارتباطا بالإنتاج الاقتصادي.

محدودية فرص النشر في المجلات الدولية المصنفة، بسبب طبيعة البحث واختلاف اللغات ومعايير النشر.

تسجيل بعض حالات الإخلال بالنزاهة العلمية، بما فيها السرقات العلمية والنشر في ظروف لا تستجيب للمعايير الأكاديمية.

ثانيًا: العلوم الأساسية والتطبيقية

تعاني هذه المجالات من عدة صعوبات، أهمها:

تقادم المختبرات ونقص التجهيزات والمواد العلمية اللازمة لإنجاز التجارب.

تراجع عدد أطروحات الدكتوراه في بعض التخصصات الأساسية.

لجوء بعض الباحثين، تحت ضغط شروط الترقية أو النشر، إلى مجلات علمية غير معترف بها، فيما يعرف بـ»المجلات المفترسة».

ثالثا: العلوم الهندسية والتكنولوجية

رغم أهمية هذه التخصصات في الاقتصاد المعاصر، فإنها تواجه بدورها تحديات عديدة، من بينها:

ضعف آليات تحويل نتائج البحث العلمي إلى منتجات صناعية أو خدمات قابلة للتسويق.

محدودية الاستثمار في الشركات الناشئة القائمة على الابتكار.

استمرار هجرة المهندسين والباحثين نحو الخارج، نتيجة توفر بيئات أكثر جذبًا للبحث والتطوير والابتكار.

ومن ثم، فإن تجاوز هذه الاختلالات يقتضي اعتماد رؤية وطنية متكاملة تجعل البحث العلمي والابتكار في صلب النموذج التنموي، وتربط الجامعة بالصناعة، وتوفر التمويل الكافي، وتستثمر في الرأسمال البشري باعتباره الثروة الحقيقية لأي مجتمع.

| السؤال الحادي عشر: هل ينبغي أن تحافظ الجامعة على استقلاليتها في اختياراتها العلمية، أم يجب أن ترتبط بشكل أكبر بالأولويات التي تحددها الدولة؟

| في جميع التجارب الجامعية الرائدة، تُعد الاستقلالية الأكاديمية مبدأ أساسيا لضمان حرية البحث العلمي والإبداع الفكري. فالجامعة لا يمكن أن تؤدي رسالتها في إنتاج المعرفة وتطوير العلوم إذا كانت خاضعة بشكل كامل للإملاءات السياسية أو الاقتصادية.

لكن، في المقابل، لا تعني الاستقلالية الانفصال عن قضايا المجتمع أو عن الأولويات الوطنية. فمن الطبيعي أن يسهم البحث العلمي في معالجة التحديات التي تواجه البلاد، مثل الأمن المائي، والانتقال الطاقي، والصحة، والتعليم، والتحول الرقمي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، فإن المطلوب هو تحقيق توازن بين استقلالية الجامعة وبين مساهمتها في إنجاز المشاريع الاستراتيجية للدولة.

غير أن الإشكال الحقيقي، في تقديري، لا يكمن في مبدأ الربط بين البحث العلمي والأولويات الوطنية، وإنما في طبيعة هذه الأولويات نفسها: هل تُبنى انطلاقا من حاجيات المجتمع ومصالحه الاستراتيجية، أم أنها تخضع لاعتبارات السوق، ولخيارات اقتصادية ليبرالية، أو لإكراهات خارجية؟

ومن هذا المنطلق، أرى أن السياسات العمومية التي انتهجتها الدولة خلال العقود الأخيرة، والقائمة على توسيع الخوصصة وتقليص أدوار الجامعة العمومية، أثرت سلبًا في أداء منظومة التعليم العالي والبحث العلمي. فقد تراجعت الوظائف الأساسية للجامعة، باعتبارها فضاءً لإنتاج المعرفة، وتأطير النقاش العمومي، وترسيخ الفكر النقدي والعقلانية، وتشجيع البحث العلمي والابتكار، وتكوين الكفاءات القادرة على المساهمة في التنمية.

كما أن ضعف الاستثمار في الرأسمال البشري، وعدم توفير بيئة علمية ومهنية محفزة للأساتذة الباحثين والأطباء والمهندسين، أسهما في تنامي هجرة الكفاءات، وفي الحد من قدرتها على الإبداع والإنتاج العلمي داخل الوطن.

ومن ثم، فإن أي إصلاح حقيقي للجامعة يقتضي احترام استقلاليتها الأكاديمية، وربط البحث العلمي بمشروع وطني للتنمية يجعل المعرفة والابتكار في صلب السياسات العمومية، ويعتبر الجامعة شريكًا استراتيجيًا في بناء المستقبل، لا مجرد مؤسسة لتخريج اليد العاملة.

قراءة في السياسات التعليمية بالمغرب
أي بديلاً لإصلاح المنظومة التربوية

في هذا الحوار، يقدم الرفيق عبد الله غميمط قراءة في السياسات التعليمية بالمغرب، ويناقش قضايا المدرسة العمومية، والقانون الإطار، والتعليم الخصوصي، وأوضاع رجال ونساء التعليم، والعلاقة بين العدالة الاجتماعية وجودة التعلمات، مقدماً تصوراً بديلاً لإصلاح المنظومة التربوية.

« السؤال الأول: إذا قلنا إن السياسة التعليمية في المغرب سياسة طبقية، فماذا نعني بذلك؟

لا يختلف اثنان حول المكانة المحورية التي يحتلها التعليم في حياة الأفراد والمجتمعات. فهو ليس مجرد وسيلة لاكتساب المعارف والمهارات، بل رافعة لبناء الوعي، وتنمية القدرات، وتعزيز الإبداع والمواطنة. كما يشكل بالنسبة للدول أحد أهم شروط التنمية والتقدم، أو، على النقيض، أحد أسباب التخلف عندما يتم إضعافه أو توجيهه لخدمة مصالح ضيقة.

وعندما نصف السياسة التعليمية بأنها «سياسة طبقية»، فإننا لا نعني وجود نص قانوني يمنع أبناء الفئات الفقيرة من التعليم، بل نقصد أن السياسات العمومية، كما تُصاغ وتُنفذ، تؤدي عملياً إلى إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية والطبقية.

في المنظور الماركسي، المدرسة ليست مؤسسة مستقلة عن المجتمع، بل جزء من بنيته الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فهي تتأثر بطبيعة توزيع الثروة والسلطة داخله.

في المغرب، يستفيد أبناء الفئات الميسورة، في الغالب، من مؤسسات تعليمية خاصة تتوفر على تجهيزات أفضل، وظروف تعلم أكثر ملاءمة، وتعليم قوي للغات الأجنبية، بما يفتح أمامهم آفاق الالتحاق بأفضل الجامعات داخل المغرب وخارجه. في المقابل، يدرس معظم أبناء الطبقات الشعبية في مدرسة عمومية تواجه تحديات متعددة، من بينها الاكتظاظ، ونقص الموارد، والفوارق المجالية، وهو ما يجعل فرص النجاح غير متكافئة منذ البداية.

لذلك، فإن الحديث عن سياسة تعليمية طبقية لا يتعلق بالنوايا المعلنة، وإنما بالنتائج الفعلية التي تفضي إلى إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية، رغم الخطاب الرسمي الذي يرفع شعار تكافؤ الفرص.

تعقيب: لكن الدولة تؤكد أنها عممت التعليم، ورفعت ميزانيته، وجعلته أولوية وطنية. فأين يتجلى الطابع الطبقي؟

لا أحد ينكر أن المغرب حقق تقدماً مهماً في تعميم التمدرس مقارنة بفترة الاستقلال، وهو مكسب ينبغي تثمينه. غير أن السؤال الجوهري ليس: كم عدد الأطفال الذين يلجون المدرسة؟ بل: أي مدرسة يلجون؟ وما هي فرصهم الحقيقية في النجاح؟

فعندما تتوفر مدرسة على جميع شروط الجودة، بينما تعاني أخرى من نقص حاد في الإمكانات، يصبح الحديث عن تكافؤ الفرص أقرب إلى المبدأ النظري منه إلى الواقع.

كما أن ارتفاع ميزانية التعليم، في حد ذاته، لا يكفي للحكم على نجاح السياسة التعليمية، لأن المعيار الحقيقي هو كيفية توزيع الموارد، وأولويات الإنفاق، ومدى انعكاس ذلك على جودة التعليم والإنصاف بين مختلف الفئات والمجالات.

السؤال الثاني: هل تحقق المدرسة العمومية اليوم مبدأ تكافؤ الفرص؟

في تقديري، لا تحققه بالشكل المأمول. فالمدرسة العمومية ما تزال تزخر بكفاءات تربوية ومهنية عالية، غير أنها تعمل في ظروف صعبة تحد من قدرتها على تعويض الفوارق الاجتماعية.

فالطفل المنحدر من أسرة ميسورة يستفيد عادة من الدعم المدرسي، والوسائل الرقمية، والكتب، وإتقان اللغات، والأنشطة الموازية، بينما يواجه التلميذ القادم من أسرة فقيرة أو من العالم القروي عراقيل إضافية ترتبط بظروفه الاجتماعية والاقتصادية أكثر مما ترتبط بقدراته الدراسية.

وبذلك، تصبح المدرسة، في كثير من الحالات، عاكسة للتفاوتات الاجتماعية بدل أن تكون وسيلة لتجاوزها وتحقيق الارتقاء الاجتماعي.

تعقيب: هل تعتبرون أن هذه الفوارق مجرد نتائج عرضية؟

لا أعتقد ذلك.

فهذه الفوارق ترتبط بطبيعة النموذج التنموي، وبكيفية توزيع الثروة والاستثمار العمومي. وكلما تراجع دور الدولة في دعم الخدمات العمومية، واتسعت مساحة تدخل السوق، أصبح التعليم أكثر ارتباطاً بالقدرة المادية للأسر، وهو ما يؤدي إلى تعميق الفوارق الاجتماعية.

السؤال الثالث: كيف يقرأ النهج الديمقراطي العمالي القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين؟

نعتبر أن القانون الإطار رقم 51.17 لم يشكل قطيعة مع الاختيارات التي حكمت السياسات التعليمية خلال العقود الأخيرة، بل جاء ليمنحها إطاراً قانونياً أكثر وضوحاً.

صحيح أن القانون يتحدث عن الجودة والحكامة والنجاعة، وهي أهداف لا خلاف حول أهميتها، غير أن الإشكال، في نظرنا، يكمن في المرجعية التي تؤطر هذه المفاهيم وآليات تنزيلها.

فمن وجهة نظرنا، يغلب على القانون منطق تدبير الموارد وربط المدرسة بحاجيات سوق الشغل، أكثر من تأكيده على التعليم باعتباره حقاً اجتماعياً أساسياً ومسؤولية عمومية للدولة.

كما أن توسيع دور القطاع الخاص واعتماد آليات جديدة للتمويل يثيران لدينا تخوفات من استمرار مسار تسليع التعليم، ومن تراجع مكانة المدرسة العمومية باعتبارها الضامن الرئيسي لتكافؤ الفرص.

السؤال الرابع: الدولة تتحدث عن الجودة، وأنتم تتحدثون عن العدالة الاجتماعية. أين يكمن الاختلاف؟

نحن لسنا ضد الجودة، بل نعتبرها حقاً أصيلاً لجميع المواطنين، ولا يمكن لأي إصلاح تعليمي أن ينجح من دونها.

لكن الجودة التي تظل حكراً على أبناء الفئات الميسورة ليست جودة بالمعنى الحقيقي، بل امتيازاً اجتماعياً يكرس التفاوتات.

فلا يمكن الحديث عن تعليم ذي جودة دون ضمان المساواة في الولوج، وتوفير شروط تعلم متكافئة، وإمكانات بيداغوجية متقاربة، وتأطير تربوي جيد لجميع التلاميذ، بغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية أو المجال الذي ينتمون إليه.

لذلك، فإن الجودة والعدالة الاجتماعية، في نظرنا، مساران متلازمان؛ فلا معنى لجودة لا يستفيد منها الجميع، ولا لعدالة اجتماعية من دون تعليم عمومي ذي جودة.

السؤال الخامس: يشهد التعليم الخاص توسعاً متواصلاً، هل يعكس ذلك اختياراً طبيعياً للأسر؟

في تقديرنا، لا يمكن اعتبار توسع التعليم الخاص تعبيراً عن اختيار حر وطبيعي للأسر، بقدر ما هو نتيجة لتداخل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وتربوية، جعلت كثيراً من الأسر تلجأ إليه باعتباره خياراً اضطرارياً أكثر منه اختياراً حراً.

فعندما تفقد الأسرة الثقة في قدرة المدرسة العمومية على توفير تعليم جيد، واستقرار تربوي، وظروف تعلم مناسبة، فإنها تبحث عن بديل، حتى وإن كان ذلك يفرض عليها أعباء مالية كبيرة.

وقد تزامن توسع التعليم الخاص في المغرب مع سياسات شجعت الاستثمار في هذا القطاع، في مقابل تراجع الاستثمار العمومي أو بطء الإصلاحات الكفيلة بتأهيل المدرسة العمومية واستعادة ثقة المجتمع فيها.

وفي النهاية، فإن الأسر لا تبحث عن التعليم الخاص لذاته، بل تبحث عن أفضل الفرص لأبنائها. والسؤال الذي ينبغي طرحه هو: لماذا أصبحت أعداد متزايدة من الأسر تغادر المدرسة العمومية؟

إن تنامي الإقبال على التعليم الخاص يعكس، في جانب منه، تراجع الثقة في المدرسة العمومية، كما يعكس اختيارات عمومية أتاحت للقطاع الخاص أن يتوسع بوتيرة متسارعة.

تعقيب: هل يعكس ذلك فشلاً للقطاع العمومي أم نتيجة لتشجيع القطاع الخاص؟

في تقديري، لا يتعلق الأمر بسبب واحد، بل هو حصيلة تراكمات امتدت لسنوات.

فعندما لا يحظى التعليم العمومي بالاستثمار الكافي، وتتراجع جودة خدماته، يصبح التعليم الخاص أكثر جاذبية بالنسبة للأسر.

وهكذا يتحول التعليم، تدريجياً، إلى مجال تحكمه آليات السوق، ويصبح الولوج إلى تعليم ذي جودة مرتبطا، بدرجة متزايدة، بالقدرة على الأداء، وهو ما يطرح تحديات حقيقية أمام مبدأ تكافؤ الفرص.

السؤال السادس: هل تنظر الدولة إلى التعليم باعتباره حقا أساسيا أم استثمارا اقتصاديا؟

في الخطاب الرسمي، يُقدَّم التعليم باعتباره حقاً دستورياً وأحد المرتكزات الأساسية للتنمية. غير أننا نلاحظ، في الممارسة، حضوراً متزايداً للمقاربة الاقتصادية التي تنظر إلى التعليم أساساً بوصفه وسيلة لتكوين الرأسمال البشري والاستجابة لحاجيات سوق الشغل.

ومن وجهة نظرنا، لا ينبغي اختزال وظيفة المدرسة في إعداد اليد العاملة، مهما كانت أهمية هذا الدور. فالتعليم، قبل كل شيء، حق إنساني ومجتمعي، ورسالة تربوية تهدف إلى تكوين مواطن حر، واع، قادر على التفكير النقدي والإبداع والمشاركة في الحياة العامة والإسهام في التنمية الشاملة.

ولهذا، فإن المدرسة مطالبة بالتوفيق بين تأهيل المتعلمين للاندماج في الحياة الاقتصادية، وبين أداء دورها في بناء الإنسان وترسيخ قيم المواطنة والعدالة والديمقراطية.

السؤال السابع: لماذا يبدأ كل إصلاح تعليمي بشعار جديد، بينما تظل النتائج محل نقاش؟

في تقديرنا، يعود ذلك إلى أن معظم الإصلاحات انصبت على الجوانب التقنية والإدارية أكثر مما انصبت على مراجعة الاختيارات الكبرى التي تؤطر المنظومة التعليمية.

فتغيير المناهج، أو المقررات الدراسية، أو الهياكل التنظيمية، يظل محدود الأثر إذا لم يصاحبه نقاش عميق حول النموذج التنموي والفلسفة التربوية التي تقوم عليها المدرسة.

لذلك، نعتقد أن الإصلاح الحقيقي ينبغي

التتمة في ص 10

أن يكون جزءاً من مشروع مجتمعي ديمقراطي يضع المدرسة العمومية في صلب التنمية، ويجعلها أداة لتعزيز الإنصاف وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

تعقيب: هل يكمن الخلل في تنزيل الإصلاحات أم في الاختيارات التي تقوم عليها؟

لا شك أن جودة التنزيل عنصر أساسي في نجاح أي إصلاح، لكنه لا يكفي وحده.

فحتى أفضل آليات التنفيذ لن تحقق النتائج المرجوة إذا كانت الاختيارات الاستراتيجية التي يقوم عليها الإصلاح محل إشكال.

ومن هذا المنطلق، نرى أن النقاش ينبغي ألا يقتصر على كيفية تنفيذ البرامج، بل أن يمتد إلى طبيعة المشروع المجتمعي الذي نريد أن تخدمه المدرسة العمومية.

السؤال الثامن: من منظور النهج الديمقراطي العمالي، لصالح من تُصاغ السياسة التعليمية اليوم؟

ننطلق من قناعة مفادها أن السياسات التعليمية ليست محايدة، بل تعكس موازين القوى والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

وعندما تُعطى الأولوية لتقليص الإنفاق العمومي، وتوسيع دور السوق، وربط التعليم أساسا بحاجيات الاقتصاد، فإن الفئات الأكثر استفادة تكون، في الغالب، تلك التي تمتلك الموارد والإمكانات التي تؤهلها للاستفادة من الفرص التي يتيحها هذا النموذج.

أما البديل الذي ندافع عنه، فيقوم على مدرسة عمومية موحدة، مجانية، ذات جودة، وديمقراطية، تكفل الحق في تعليم جيد لجميع المواطنين، وتربط التعليم بالتنمية الإنسانية والعدالة الاجتماعية، باعتباره حقاً أساسيا ومسؤولية عمومية، لا خدمة تخضع لمنطق السوق أو الامتيازات الاجتماعية.

السؤال التاسع: شهد قطاع التعليم خلال السنتين الأخيرتين أزمة غير مسبوقة. هل كانت مجرد أزمة مرتبطة بالنظام الأساسي، أم أنها تعكس أزمة أعمق في السياسة التعليمية؟

في تقديرنا، لم تكن تلك الأزمة مجرد خلافٍ حول النظام الأساسي، بل كانت تعبيراً عن اختلالات أعمق في تدبير قطاع التعليم وفي الاختيارات التي تؤطره.

فخلال السنوات الأخيرة، تعاقبت إصلاحات متعددة دون تقييم موضوعي لنتائجها، في ظل محدودية الاستثمار العمومي، واستمرار الخصاص في الموارد البشرية، واتساع الفوارق المجالية، إلى جانب تراجع الحوار الاجتماعي.

كما أظهرت الاحتجاجات الواسعة أن الإشكال لا يرتبط فقط بالأجور أو بالمسار المهني، وإنما أيضاً بشعور نساء ورجال التعليم بأنهم لا يشاركون بالقدر الكافي في صياغة الإصلاحات التي يُطلب منهم تنفيذها.

لذلك، نعتبر أن ما برز آنذاك كان، في جوهره، أزمة ثقة في السياسات التعليمية وفي أسلوب تدبيرها.

السؤال العاشر: كيف يقرأ النهج الديمقراطي العمالي العلاقة بين أوضاع نساء ورجال التعليم وجودة المدرسة العمومية؟

نعتبر أن تحسين جودة التعليم يبدأ بتحسين أوضاع نساء ورجال التعليم، باعتبارهم الفاعل الأساسي داخل المؤسسة التعليمية.

فمن الصعب الحديث عن مدرسة ذات جودة إذا كان الأستاذ يشتغل في ظروف تتسم بعدم الاستقرار المهني، والاكتظاظ، وتعدد المهام، وضعف التحفيز، ونقص الوسائل البيداغوجية.

ومن ثم، فإن الارتقاء بجودة التعلمات يمر، في نظرنا، عبر تحسين ظروف العمل، وتعزيز التكوين الأساس والمستمر، وضمان الاستقرار الوظيفي، وصون المكانة الاعتبارية للأستاذ، وتوفير الإمكانات الضرورية لممارسة مهامه في أفضل الظروف.

فجودة المدرسة العمومية تظل، إلى حد كبير، رهينة بجودة شروط العمل التي توفرها لمن يقومون برسالتها التربوية.

السؤال الحادي عشر: هل يُعدّ التوظيف الجهوي مجرد اختيار إداري، أم أن له أبعاداً اجتماعية وسياسية وفق قراءتكم؟ من وجهة نظرنا، لا يمكن اختزال التوظيف الجهوي في كونه إجراءً إداريا محضا، لأنه يعكس توجها في تدبير الوظيفة العمومية يقوم على تجزيئها وإضفاء طابع جهوي على التشغيل.

ونحن ندافع عن وحدة الوظيفة العمومية، وعن المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع العاملين في قطاع التعليم، بصرف النظر عن الجهة التي يزاولون بها عملهم.

كما نعتبر أن الاستقرار المهني، وضمان الحقوق المهنية والاجتماعية، يشكلان شرطين أساسيين لاستقرار المدرسة العمومية نفسها، ولتحسين جودة التعلمات.

السؤال الثاني عشر: ما تأثير الاكتظاظ داخل الأقسام على جودة التعليم؟

يشكل الاكتظاظ أحد أبرز العوائق أمام الارتقاء بجودة التعلمات.

فعندما يضم القسم أربعين أو خمسين تلميذا، يصبح من الصعب اعتماد بيداغوجيات نشيطة، أو تتبع الفروق الفردية بين المتعلمين، أو مواكبة المتعثرين، أو إنجاز تقويم تربوي فعال.

لذلك، لا يمكن الحديث عن إصلاح حقيقي للمنظومة التعليمية دون تقليص عدد التلاميذ داخل الأقسام، وتوفير العدد الكافي من الأطر التربوية والإدارية، وتوسيع العرض المدرسي، خاصة في المناطق التي تعاني خصاصاً في البنيات والخدمات التعليمية.

السؤال الثالث عشر: هناك من يرى أن مهمة المدرسة الأساسية هي إعداد يد عاملة تستجيب لحاجيات سوق الشغل. كيف تنظرون إلى هذا الطرح؟

لا ننكر أهمية تأهيل الشباب للاندماج في سوق الشغل، فهذا أحد الأدوار الأساسية للمؤسسة التعليمية.

غير أن المدرسة لا ينبغي أن تختزل في هذا الدور وحده، لأنها مطالبة أيضاً بتكوين الإنسان القادر على التفكير النقدي، والمشاركة في الحياة العامة، وترسيخ قيم المواطنة والديمقراطية والمساواة، إلى جانب اكتساب الكفايات العلمية والمهنية.

ومن هذا المنطلق، فإن التعليم لا ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره مجرد استجابة لحاجيات الاقتصاد، بل باعتباره حقاً أساسيا واستثماراً استراتيجيا في التنمية الإنسانية والمجتمعية.

السؤال الرابع عشر: هل ترون أن الحوار الاجتماعي في قطاع التعليم يرقى إلى مستوى التحديات المطروحة؟

يبقى الحوار الاجتماعي آلية أساسية لتدبير الإصلاحات، غير أن فعاليته تقاس بما يفضي إليه من نتائج ملموسة.

فإذا كانت القرارات الجوهرية تُتخذ مسبقا، ويقتصر دور النقابات على مناقشة تفاصيلها، فإننا نكون أمام تشاور محدود، لا أمام حوار اجتماعي حقيقي.

أما الحوار المنتج، فينبغي أن ينطلق قبل اتخاذ القرار، وأن يقوم على التفاوض الجاد، واحترام الالتزامات المتبادلة، وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، بما يعزز الثقة بين مختلف الأطراف.

السؤال الخامس عشر: لو طُلب منكم تحديد ثلاث أولويات لإنقاذ المدرسة العمومية، فما هي؟

في تقديرنا، هناك ثلاث أولويات أساسية:

أولا، الرفع من التمويل العمومي المخصص للتعليم، باعتباره مرفقا عموميا استراتيجيا، مع معالجة الخصاص في البنيات التحتية، والتجهيزات، والموارد البشرية.

ثانياً، تحسين الأوضاع المهنية والمادية لنساء ورجال التعليم، وضمان الاستقرار الوظيفي، وتعزيز التكوين الأساس والمستمر، بما ينعكس إيجاباً على جودة التعلمات.

ثالثا، إطلاق إصلاح ديمقراطي حقيقي يشارك في بلورته مختلف الفاعلين، من أساتذة ونقابات وباحثين وأسر، مع إخضاع السياسات التعليمية للتقييم الدوري والمحاسبة على النتائج.

السؤال السادس عشر: ما أول ثلاث خطوات ينبغي للدولة اتخاذها لإصلاح المدرسة العمومية؟

نرى أن البداية ينبغي أن تكون من خلال ثلاث إجراءات مترابطة:

الرفع من التمويل العمومي المخصص لقطاع التعليم بما يتناسب مع مكانته الاستراتيجية.

ضمان مجانية التعليم العمومي، وتعزيز الإنصاف وتكافؤ الفرص بين جميع المتعلمين.

تقليص الفوارق المجالية عبر الاستثمار في المؤسسات التعليمية بالعالم القروي والأحياء الهامشية، وتحسين بنياتها وتجهيزاتها.

السؤال السابع عشر: كيف يمكن تحقيق تكافؤ الفرص داخل المنظومة التعليمية؟

تكافؤ الفرص لا يتحقق برفع الشعارات، وإنما من خلال سياسات عمومية تضمن توزيعاً عادلاً للموارد البشرية والإمكانات المادية بين مختلف الجهات.

ويقتضي ذلك توفير النقل المدرسي، والإطعام، والداخليات، وتأهيل المؤسسات، خاصة في الوسط القروي، وضمان الولوج المتكافئ إلى الوسائل الرقمية، والدعم التربوي، والأنشطة الموازية، حتى لا تصبح الظروف الاجتماعية أو المجال الجغرافي عائقاً أمام النجاح الدراسي.

السؤال الثامن عشر: ما الدور الذي ينبغي أن تضطلع به النقابات والجامعة والمجتمع المدني في إصلاح التعليم؟

إصلاح التعليم مسؤولية جماعية، تتقاسمها مختلف المؤسسات والفاعلين.

فالنقابات تدافع عن الحقوق المهنية، وتسهم في تقديم التصورات والبدائل، والجامعة تنتج المعرفة والخبرة العلمية التي ينبغي أن تستند إليها السياسات العمومية، فيما يساهم المجتمع المدني في التوعية، والتعبئة، وتتبع تنفيذ الإصلاحات.

أما الدولة، فتظل الجهة التي تتحمل المسؤولية الأساسية في التخطيط، والتمويل، وضمان الحق في تعليم عمومي جيد ومنصف.

السؤال التاسع عشر: ما الرسالة التي توجهونها إلى الحكومة؟

رسالتي إلى الحكومة هي أن التعليم ليس مجالاً لتجريب السياسات المتعاقبة، بل هو رهان استراتيجي يرتبط بمستقبل المجتمع والدولة.

وإذا كان إصلاح المدرسة العمومية يشكل أولوية وطنية، فإنه يقتضي توفير التمويل الكافي، واحترام الحوار الاجتماعي، وإشراك مختلف الفاعلين التربويين في إعداد الإصلاحات وتنفيذها وتقييمها، لأن أي إصلاح لا يحظى بثقة من سيتولون تنزيله على أرض الواقع، تظل فرص نجاحه محدودة.

السؤال العشرون: وفي الختام، ما الرسالة التي تودون توجيهها إلى التلاميذ والطلبة، ونساء ورجال التعليم، والأسر المغربية؟

رسالتي هي أن الدفاع عن المدرسة العمومية ليس دفاعا عن فئة مهنية أو قطاع بعينه، بل هو دفاع عن حق كل طفل وكل شاب في تعليم جيد، مجاني، ومنصف، يضمن تكافؤ الفرص ويعزز العدالة الاجتماعية.

إلى التلاميذ والطلبة، أقول: تمسكوا بالعلم، واجعلوا من المعرفة والتفكير النقدي أساسا لبناء مستقبلكم والمساهمة في تقدم مجتمعكم.

وإلى نساء ورجال التعليم: أنتم الركيزة الأساسية للمدرسة العمومية، ورسالتكم لا تقتصر على نقل المعرفة، بل تمتد إلى بناء الإنسان وترسيخ قيم المواطنة والحرية والمسؤولية.

أما الأسر المغربية، فأقول لها: إن المدرسة العمومية ملك للمجتمع بأسره، والحفاظ عليها مسؤولية جماعية، لأنها تظل الضامن الحقيقي لتكافؤ الفرص، وأحد أهم شروط تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية.

إرهاصات اليوم التالي لإنهاء العدوان الصهيوأمريكي !..

محمد صوان(*)

ربما تمكن العدوان الصهيوأمريكي من توجيه ضربات مؤلمة لـ إيران وبنيتها التحتية.. غير أنه لم يحقق أهدافه المعلنة في تغيير النظام السياسي الإيراني، وتدمير برنامجه النووي ولا حتى القضاء على قدراته الصاروخية، أو إرغامه على التخلي عن حلفائه الإقليميين.. وتمكنت إيران من الثبات والتماسك، وإعادة ترتيب أوراقها واستعادة الكثير من فعالياتها، وفرض نفسها في البيئة الإقليمية عبر السيطرة والتحكم بمضيق هرمز.. مع تراجع قوة الردع الصهيوأمريكية وتراجع ثقة حلفائها بها !..

بالتزامن مع انتقال بؤرة الاهتمام الإقليمي والعالمي إلى متابعة العدوان الصهيوأمريكي على إيران.. تراجع الاهتمام – ولو مؤقتا – بقطاع غزة والقضية الفلسطينية.. كما عزز تمسك إيران بقدراتها الدفاعية والصاروخية، ورفض المقاومة اللبنانية نزع سلاحها، وثبات المقاومة الفلسطينية على مواجهة الضغوط لنزع سلاحها.. كما أن إدراك إيران بأنها تخوض معركة وجودية دفعها لمزيد من دعم قوى المقاومة على الجبهات الأخرى بوصفها خط الدفاع الأول !..

لقد تمكن الاحتلال الإسرائيلي من التقدم لمسافة « 5 10- » كيلومترات في عمق الأراضي اللبنانية.. وقام بعمليات قتل وتدمير واسعة.. غير أنه فوجئ بتحسّن الأداء النوعي للمقاومة اللبنانية. وبقدرة حزب الله على تجاوز الثغرات السابقة، مع رفضه لأي هدنة تتيح للاحتلال الصهيوني الاستمرار باستباحة الأراضي اللبنانية، في الوقت الذي أصرّت به إيران على وقف العدوان على جميع الأراضي اللبنانية!..

فعلى مدار الثلاث سنوات الماضية، أسهمت الحرب باستنزاف القوات الإسرائيلية وقدرتها على خوض المواجهة على الجبهات الإيرانية واللبنانية والفلسطينية، الأمر الذي أدى أيضاً للانخفاض النسبي لحجم العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، وهو انخفاض يرجح أن تكون المقاومة قد استفادت منه، في عملية التقاط الأنفاس وترميم القدرات، بعد المواجهة الطويلة مع الاحتلال.. تعزز تمسك إيران بقدراتها الدفاعية والصاروخية، ورفض المقاومة اللبنانية نزع سلاحها وتجريدها من قدراتها الدفاعية بمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية.. وفي تعزيز روح المقاومة الفلسطينية وموقفها المبدئي الرافض للتجاوب مع الضغوط الأمريكية لنزع سلاحها، وتجريدها من عناصر قوتها وقدراتها الدفاعية، ووفر غطاءً إقليمياً ودولياً لمشروعية تمسكها بحقها المشروع بسلاحها!.. وبالرغم من محدودية مشاركة المقاومة الفلسطينية في الحرب على إيران، نتيجة تداعيات معركة طوفان الأقصى التي خاضها الشعب الفلسطيني ومقاومته على مدار ثلاث سنوات تقريباً، فإن إعادة الاعتبار لمشروع « وحدة الساحات »، كحالة فاعلة ومؤثرة، علاوة على بروز تماسك محور المقاومة للعدوان الصهيوأمريكي.. ينطويان على إرهاصات وآفاق إيجابية للمقاومة الفلسطينية.. حيث تجلى ذلك بتكامل الأدوار بين جميع أطراف الحالة الإقليمية المقاومة للعدوان والاحتلال وتعزيز قدراتها على المواجهة رغم ما لحق بها من أذى وأضرار !..

• الآفاق مفتوحة على أكثر من احتمال:

تبرز الآفاق المفتوحة لتأثير تداعيات الحرب الصهيوأمريكية –خلال الفترة الماضية– على خيارات المقاومة الفلسطينية، خاصة ما يتعلق بمواجهة الضغوط الصهيونية والأمريكية لقمعها ونزع سلاحها:

- الاحتمال الأول: إسهام تداعيات الحرب بتعزيز صمود المقاومة الفلسطينية، وقدرتها على مواجهة الضغوط لنزع سلاحها وتجريدها من قدراتها الدفاعية، وعلى التعافي من نتائج المواجهة الطويلة مع الاحتلال الإسرائيلي خلال معركة طوفان الأقصى !..

- الاحتمال الثاني: تزايد الضغوط الصهيوأمريكية على المقاومة الفلسطينية لإضعافها و نزع سلاحها، ولتعويض الفشل بتحقيق أهداف الحرب على إيران، والمراهنة على رضوخ المقاومة لتلك الضغوط !..

- الاحتمال الثالث: سعي الجانب الصهيوأمريكي لفصل مسار التعامل مع المقاومة الفلسطينية عن مسارات المواجهة مع إيران و لبنان، وعزله عن التداعيات المحتملة.

تبدو فرص نجاح الاحتمال الأول، المتمثل بتعزيز صمود المقاومة الفلسطينية واحتفاظها بسلاحها وقدراتها، قوية، في سياق المعطيات الراهنة وتأثير نتائج العدوان الصهيوأمريكي على إيران، ولا سيّما في ضوء الفشل الأمريكي والصهيوني بتحقيق أهدافه العدوانية، وصمود المقاومة اللبنانية وأدائها المميز في المواجهة الحالية مع الاحتلال الصهيوني.. كما تظهر استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة والكيان الصهيوني فرص فقدان الحزب الجمهوري أغلبية الكونغرس الأمريكي، وخسارة ائتلاف اليمين القومي الفاشي لأغلبيته في الكنيست الإسرائيلي.. في الوقت الذي تتحسن فيه البيئة السياسية عربياً وإقليمياً باتجاه إدراك حجم الأخطار المترتبة على تغيير «العقيدة الأمنية الصهيونية» نحو مزيد من التطرف، وتزايد النزعة التوسعية العدوانية للكيان الصهيوني.. كما أن النتائج الإيجابية لمشروع «وحدة الساحات» التي برزت خلال العدوان على إيران، ترجّح تصاعد الاهتمام باستمرار التنسيق وتعزيزه في المرحلة القادمة..

بضوء ما سبق، ومع سعي الجانب الصهيوأمريكي لفصل مسار التعامل مع المقاومة والقضية الفلسطينية عن مسارات المواجهة مع إيران ولبنان يغدو مهماً دعوة الدول العربية وإيران لحل المشاكل العالقة بينها بالحوار والوسائل السلمية، واحترام سيادة دول المنطقة واستقلالها بعيداً عن التدخلات الخارجية لقطع الطريق على تل أبيب وواشنطن لاستغلال التباينات كأداة لتوسيع الهيمنة الصهيوأمريكية على المنطقة والإقليم !..

هنا تبرز ضرورة ثبات المقاومة الفلسطينية بمواجهة الضغوط الهادفة لنزع سلاحها وتجريدها من قدراتها الدفاعية، حيث أن الأخطار المترتبة على التجاوب مع تلك الضغوط أكبر بكثير من تلك المحتملة لخيار الثبات والتحمّل والمواجهة! ولقد أظهرت نتائج المشاركة الفاعلة للعديد من فصائل المقاومة في الرد على العدوان الصهيوأمريكي ضد إيران، أهمية دراسة آفاق تطوير مشروع وحدة الساحات وتحقيق التكامل بين أطراف محور المقاومة للعدوان الغاشم، وبما يعظم قدراتها الدفاعية، ويزيد من كفاءتها لردع الاحتلال عن مواصلة سياسته التوسعية.. مع أهمية مراعاة تباين الظروف والخصوصيات والمعطيات لكل طرف من أطراف محور المقاومة !..

لقد أثبتت الأحداث والتطورات الأخيرة أهمية التواصل والتنسيق بين الأطراف العربية والإقليمية، وبما يمكن من رفع مستوى إدراكها لخطورة السياسات والممارسات الصهيوأمريكية العدوانية، وبالتالي ضرورة احتضانها لدور المقاومة الفلسطينية في مواجهة نزعة التوسع والتمدد الصهيوني، وتأكيد أنها عنصر قوة ومنعة ينبغي المحافظة عليه، واستثماره في لجم وإحباط الاندفاعة الصهيونية، وحماية أمن واستقرار المنطقة، وتحقيق أهداف ومصالح شعوبها !..

• غطرسة القوة إلى متى؟!.

في خضم سياسة الغدر والضربات العسكرية الأولى، غاب الإدراك واليقين الصهيوأمريكي، وهذه ليست أول مرة بتاريخ الكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية.. إذ شهدنا ذلك بعد عدوان 1967، حيث لم يوقظ «إسرائيل» من جموحها المنفلت سوى حرب تشرين الأول 1973.. كما توقظها اليوم موجات الصواريخ المتتالية فوق فلسطين المحتلة.. «إسرائيل» هذه مغرمة بتقديم نفسها بمشهدين متناقضين:

- الأول: مشهد الضحية المستهدفة، حتى وهي تشن الاعتداءات على الآخرين وتنتهك سيادة الدول، فهي بارعة باستحضار حالة الاضطهاد التي تعرض لها «اليهود» في أوربا أواسط القرن التاسع عشر من الهولوكوست واللاسامية لتأكيد ذلك.

- والثاني: مشهد القوة العظمى القادرة على الفتك بأعدائها.. فهي «شمشون وداوود» في نفس الوقت، وهي « صاحبة الحقيقة « في جميع الأحوال، ونسي حكامها ما حذّر منه بعض قادتها، من أن «إسرائيل» أصبحت في نظر شعوب العالم، كياناً منبوذاً موصوماً بارتكاب جرائم الإبادة ضد الإنسانية، ويتجاهلون ما كتبه الصحفي توماس فريدمان في صحيفة نيويورك تايمز قائلاً: «إسرائيل تنحدر نحو هاوية العزلة».. لكن الأهم من البعد الأخلاقي والمعنوي الذي لا يعبأ به أطراف الائتلاف القومي الديني الصهيوني الفاشي، هو الاعتبار الاستراتيجي في معرفة موازين القوى، لحقائق الجغرافيا والديمغرافيا وحضارات الشعوب ومعتقداتها !..

لم تتعلم «إسرائيل» من تجارب قوى كولونيالية كبرى والتي هي أكثر منها جبروتاً بعشرات المرّات؟! فهي نسيت فرنسا التي هزمت في فيتنام ثم في الجزائر، حتى انكفأت على أطماعها الاستعمارية.. ونسيت ماذا حل بالولايات المتحدة -حليفتها الكبرى- في فيتنام الصغيرة بقدراتها والكبيرة بإرادة وإصرار شعبها على التحرر والاستقلال وحق تقرير المصير!.. أم هل نسيت ما جرى في العراق بعد احتلاله!.. وكيف هربت القوات الأمريكية من أفغانستان مجللة بمهانة لا ينفك الرئيس الأمريكي ترامب عن ذكرها !..

هل حققت الاغتيالات الفردية نصرا لأحد.. ولو حصل ذلك لتوقفت الحرب في فلسطين ولبنان منذ زمن، ولما حدث طوفان الأقصى، وصمدت المقاومة الفلسطينية واللبنانية !..

يعبث الائتلاف القومي الديني الصهيوني الفاشي بدول المنطقة، ويتلاعب بالتوازنات الاستراتيجية خدمة لمصالحه ولأيديولوجيته العنصرية المتطرفة، كذلك يعبث بمستقبل «الإسرائيليين» أنفسهم، وباستقرار المنطقة والإقليم بأسره، وهناك حقيقة لم يستطع هذا الائتلاف وحكومته تجاوزها.. ولن يكون بمقدورهم تجاوزها يوماً.. فالشعب الفلسطيني لن يرضخ ولن يستسلم للمشروع الاستيطاني الكولونيالي الإحلالي، رغم كل ما يتعرض له من مجازر ونكبات وقمع واضطهاد وتمييز عنصري على امتداد مئة عام ويزيد، لذلك سيستمر فشل الممارسات الصهيوأمريكية ويتكرر صدامها الحتمي مع شعوب المنطقة والإقليم.. ولعل ترامب ونتنياهو بحاجة لمن يذكرهم بما قالته غولدا مائير «رئيسة وزراء إسرائيل السابقة»، عندما أرغمها وزير خارجية الولايات المتحدة السابق كيسينجر على وقف إطلاق النار خلال حرب تشرين الأول 1973:»ما أصغرنا أمام الكبار، وما أضعفنا أمام الأقوياء « !..

(*) كاتب فلسطيني

نشر في مجلة الهدف العدد (84) (1558)

لماذا يخشى الرأسماليون الماركسية اللينينية؟

حسن أوالحاج

منذ صدور البيان الشيوعي سنة 1848، لم تتوقف الحملات الفكرية والسياسية ضد الماركسية. فقلّما نجد نظرية اجتماعية تعرضت لما تعرضت له من نقد، وتجريم، وتشويه، وحظر في عدد من البلدان. ويثير هذا الواقع سؤالًا مشروعًا: إذا كانت الماركسية اللينينية مجرد فكرة تجاوزها الزمن، كما يدّعي خصومها، فلماذا ما تزال تُحارب بكل هذه الشدة؟

إن الإجابة، من منظور ماركسي، لا تكمن في الخوف من كتاب أو من اسم ماركس أو لينين، وإنما في طبيعة الماركسية نفسها. فهي ليست فلسفة أخلاقية تدعو إلى الإحسان، ولا مجرد نظرية اقتصادية تناقش السوق والأسعار، بل هي منهج علمي يسعى إلى تحليل البنية العميقة للمجتمع الرأسمالي، وكشف قوانين تطوره، وتحديد القوى الاجتماعية القادرة على تغييره.

لقد كشف كارل ماركس أن الثروة في المجتمع الرأسمالي لا تتولد من عبقرية الرأسمالي وحدها، ولا من السوق وحدها، بل من العمل الإنساني. ومن خلال تحليله لفائض القيمة، بيّن أن الربح الرأسمالي يرتبط بعلاقة اجتماعية تقوم على استغلال قوة العمل. ولهذا لم يكن نقده للرأسمالية نقدًا أخلاقيًا، بل تحليلًا لبنيتها الداخلية وآليات تراكمها.

ثم جاء فلاديمير لينين ليطور هذا التحليل في سياق جديد، موضحًا كيف ارتبطت الرأسمالية الحديثة بالاحتكارات الكبرى، ورأس المال المالي، والتوسع الإمبريالي، وكيف أصبحت المنافسة بين القوى الرأسمالية تتجاوز الأسواق إلى الصراع على النفوذ والموارد. وبذلك تحولت الماركسية اللينينية إلى إطار نظري يربط بين الاقتصاد والسياسة والتنظيم والصراع الدولي.

ومن هنا يمكن فهم سبب استمرار الجدل حولها. فالماركسية اللينينية لا تكتفي بوصف المجتمع، بل تقدم تفسيرًا لعلاقاته الاجتماعية وللتفاوتات الاقتصادية، وتطرح تصورًا لتغييرها. ولهذا كانت، ولا تزال، محل نقاش وصراع فكري وسياسي واسع.

ومع ذلك، فإن العالم تغير كثيرًا منذ القرن التاسع عشر. فقد ظهرت العولمة، والشركات العابرة للقارات، والاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، ومنصات العمل، والرأسمالية المالية. لكن هذه التحولات لم تُنه النقاش حول الاستغلال أو اللامساواة، بل دفعت كثيرًا من الباحثين إلى إعادة قراءة ماركس لفهم الأشكال الجديدة لتراكم رأس المال والعمل المأجور. فالعامل في المصنع لم يعد النموذج الوحيد للعامل، بل انضمت إليه فئات واسعة تعمل في الخدمات والمنصات الرقمية والعمل المؤقت، ضمن علاقات عمل يراها بعض الباحثين امتدادًا لتحولات الرأسمالية.

كما أن الأزمات الاقتصادية المتكررة، واتساع الفوارق الاجتماعية، وتزايد نفوذ الشركات العملاقة، أبقت أسئلة العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة في صلب النقاش العام. ولذلك لم يختف الاهتمام بالماركسية، سواء من مؤيديها أو من منتقديها، لأنها ما زالت تُستخدم إطارًا لتحليل هذه الظواهر.

لكن الدفاع عن الماركسية اللينينية لا يعني تحويلها إلى عقيدة جامدة. فجوهرها، كما يؤكد أنصارها، هو المنهج المادي الجدلي، أي دراسة الواقع المتغير، واستخلاص القوانين التي تحكم حركته، والاستعداد لمراجعة أدوات التحليل في ضوء التجربة. ومن ثم فإن الوفاء للماركسية لا يكون بحفظ النصوص، بل بقدرتها على تفسير الواقع المتجدد.

ولهذا فإن السؤال الحقيقي ليس: هل الماركسية قديمة أم جديدة؟ بل: هل ما زالت قادرة على تفسير العالم الذي نعيش فيه؟ وما دام النظام الرأسمالي يواصل إنتاج التفاوتات الاجتماعية والأزمات والتحولات العميقة، فإن النقاش حول الماركسية اللينينية سيظل حاضرًا، وستظل قيمتها، بالنسبة إلى من يتبنونها، مرتبطة بقدرتها على تحليل الواقع واقتراح سبل تغييره.

الدولة والهيمنة وإعادة إنتاج السلطة في المغرب
(قراءة ماركسية في بنية المخزن)

حسن اوالحاج

في التأطير النظري

لا يمكن فهم المخزن، من منظور ماركسي، باعتباره مجرد جهاز إداري أو سلطة سياسية، ولا باعتباره مرادفا للدولة بالمفهوم القانوني الحديث، بل هو بنية تاريخية للهيمنة الطبقية تشكلت عبر قرون، وتطورت بتطور أنماط الإنتاج والتحولات الاجتماعية، مع احتفاظها بقدرة كبيرة على إعادة إنتاج نفسها عبر التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

فالمنهج الماركسي لا ينطلق من الأشخاص ولا من النوايا، وإنما من تحليل العلاقات الاجتماعية للإنتاج، والطبقات، وآليات السيطرة التي تضمن استمرار النظام القائم. ومن هذا المنطلق، فإن المخزن ليس مجرد حكومة أو إدارة، بل هو شبكة مترابطة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية والأمنية، تعمل على إعادة إنتاج ميزان القوى الاجتماعي الذي تستفيد منه الطبقات المهيمنة.

لقد نشأ المخزن تاريخيًا في مجتمع زراعي كانت فيه السيطرة على الأرض والجباية والتجارة هي أساس السلطة. وكانت العلاقة بين المركز والقبائل تقوم على التفاوض تارة، والإكراه تارة أخرى، بما يسمح بإعادة إنتاج النظام السياسي. ومع دخول الاستعمار، لم تُهدم هذه البنية، بل أعيد توظيفها داخل الدولة الحديثة. وبعد الاستقلال الشكلي ورثت الدولة المغربية جزءًا مهمًا من هذه الآليات، مع دمجها في مؤسسات قانونية وإدارية جديدة.

وهنا تتجلى إحدى أهم أفكار المادية التاريخية: الدولة لا تبدأ من الصفر، بل تحمل آثار التشكيلات الاجتماعية السابقة. فالرأسمالية المغربية لم تقطع مع البنيات التقليدية، بل أعادت دمجها في مشروع اقتصادي وسياسي جديد، حيث تداخلت الرأسمالية الخاصة، والريع، والبيروقراطية، والسلطة السياسية في منظومة واحدة.

ومن هذا المنظور، لا تُفهم السلطة في المغرب باعتبارها مجرد احتكار للعنف المشروع، كما يقول ماكس فيبر، بل باعتبارها أيضا احتكارًا لمصادر الثروة، وفرص الاستثمار، والامتيازات الاقتصادية، وآليات توزيع الريع. وهكذا يصبح الاقتصاد والسياسة وجهين لبنية واحدة، بحيث يصعب الفصل بين النفوذ الاقتصادي والنفوذ السياسي.

لكن الهيمنة، في المنظور الماركسي، لا تقوم بالقوة وحدها. فقد بيّن غرامشي أن الطبقة المسيطرة لا تستمر فقط عبر أجهزة القمع، بل أيضا عبر الهيمنة الثقافية، أي قدرتها على جعل نظامها يبدو طبيعيًا ومشروعًا. وفي الحالة المغربية، تتداخل الشرعية التاريخية والدينية والوطنية والمؤسساتية في إنتاج قبول اجتماعي بالنظام، بما يجعل السيطرة أكثر تعقيدًا من مجرد الإكراه المباشر.

ولذلك فإن المخزن لا يعتمد فقط على أجهزة الدولة، بل يستند أيضا إلى شبكة من الوسطاء: النخب الاقتصادية، والإدارة، والأعيان، وجزء من الحقل الديني والإعلامي، وآليات الوساطة المحلية. وتؤدي هذه الشبكة دورًا في احتواء التوترات الاجتماعية، وإعادة دمجها داخل النظام بدل تحولها إلى صراع سياسي شامل.

وفي المقابل، فإن المعارضة نفسها لا تتحرك خارج هذه البنية دائمًا. فالماركسية ترى أن الدولة تمتلك قدرة على استيعاب جزء من النخب المعارضة، وإعادة دمجها عبر آليات المشاركة والتمثيل والمؤسسات، وهو ما يجعل الصراع السياسي لا ينتهي بالضرورة إلى تغيير طبيعة السلطة، بل قد يقتصر على إعادة ترتيب مواقع الفاعلين داخلها.

غير أن اختزال المخزن في جهاز للهيمنة وحده يبقى تبسيطا. فالدولة تؤدي أيضا وظائف ضرورية في تنظيم الاقتصاد، وتوفير الخدمات، وحفظ الاستقرار، وإدارة التناقضات الاجتماعية. ولذلك فإن التحليل الماركسي لا ينفي هذه الوظائف، بل يسأل دائمًا: لصالح أي طبقات تُمارس؟ ومن يتحكم في توجيهها؟

ومع العولمة، دخلت بنية المخزن مرحلة جديدة. فلم تعد الهيمنة ترتبط فقط بالتحكم في المجال الوطني، بل أصبحت متشابكة مع الرأسمال المالي العالمي، والمؤسسات الاقتصادية الدولية، واتفاقيات التجارة، والاستثمارات العابرة للحدود. وأصبحت الدولة مطالبة في الوقت نفسه بالحفاظ على الاستقرار الداخلي وضمان شروط اندماج الاقتصاد المغربي في السوق الرأسمالية العالمية، وهو ما يعمق التناقض بين متطلبات السوق ومطالب العدالة الاجتماعية.

إن القراءة الماركسية للمخزن لا ينبغي أن تتحول إلى خطاب أخلاقي أو شخصنة للسلطة، بل إلى تحليل للبنية الاجتماعية التي تسمح بإعادة إنتاجها. فالمخزن، بهذا المعنى، ليس مجرد إرادة سياسية، بل تعبير عن تحالفات طبقية، ومصالح اقتصادية، وأجهزة مؤسساتية، وأشكال من الهيمنة الرمزية، تتغير أشكالها مع تغير التاريخ، بينما يظل هدفها الأساسي هو ضمان استمرار النظام الاجتماعي القائم.

ويبقى السؤال الذي يطرحه المنهج الماركسي مفتوحًا: هل يمكن إصلاح بنية تقوم على إعادة إنتاج الهيمنة من داخلها، أم أن تجاوزها يقتضي تحولا في ميزان القوى الاجتماعي وفي علاقات الإنتاج ذاتها؟ إن الإجابة عن هذا السؤال لا تُحسم بالشعارات، بل بقراءة علمية للتاريخ، ولموقع الطبقات الاجتماعية، ولطبيعة الدولة، ولأشكال الصراع التي تتطور داخل المجتمع

مونديال الرأسمال...

عندما تصبح كرة القدم مرآة لهيمنة الاقتصاد العالمي

ليس مطلوبا من الجميع أن يقرأوا كرة القدم بالطريقة نفسها. فالمشجع يرى تسعين دقيقة من المتعة، والمدرب يرى خطةً وتكتيكًا، أما الباحث في الاقتصاد السياسي فينظر إلى ما وراء المستطيل الأخضر، حيث تتشابك الرياضة مع الاقتصاد والسياسة والإعلام والثقافة في منظومة عالمية واحدة. ومن هذا المنظور، تبدو كرة القدم الحديثة أقل براءة مما كانت عليه، إذ لم تعد مجرد لعبة تُحسم بالمهارة وحدها، بل أصبحت جزءًا من صناعة رأسمالية عالمية تتداخل فيها المصالح الاقتصادية مع القوة الرمزية والثقافية.

أبوعلي بلمزيان

لقد تحولت كرة القدم إلى واحدة من أكبر أسواق العالم. فحقوق البث، وعقود الرعاية، والإعلانات، وصناعة الملابس الرياضية، وسوق انتقالات اللاعبين، وشركات التسويق، والمراهنات القانونية في الدول التي تجيزها، كلها تشكل اقتصادًا بمليارات الدولارات. ولم تعد البطولة العالمية مجرد منافسة بين أحد عشر لاعبًا وآخرين، بل أصبحت أيضًا منافسة بين علامات تجارية، وشبكات إعلام، ومراكز نفوذ اقتصادي تسعى إلى تعظيم الأرباح وتوسيع الأسواق.

لقد انتقلت كرة القدم من منطق «اللعبة» إلى منطق «السلعة». وأصبح اللاعب، في كثير من الأحيان، يُقاس بقيمته السوقية أكثر مما يُقاس بقيمته الرياضية، بينما أصبح المشجع مستهلكًا داخل صناعة عالمية لا تتوقف عن إنتاج الفرجة وتحويل العاطفة إلى مصدر للربح.

ومن هنا تنشأ قراءة نقدية ترى أن المباراة لا يمكن فصلها عن النظام الاقتصادي الذي يحتضنها. ولا يعني ذلك الإدعاء بأن نتائج المباريات تُحسم خارج الملعب أو أن المنافسة الرياضية مجرد وهم، وإنما يعني أن الرأسمالية العالمية تؤثر بعمق في شروط المنافسة، وفي توزيع الموارد، وفي صناعة النجوم، وفي بناء القوة الرياضية للدول.

ومن هذا المنظور، يمكن أن تُقرأ مباراة المغرب وفرنسا بوصفها لحظة كشفت حجم الفجوة بين مركز النظام الرياضي العالمي وأطرافه. فقد رأى بعض المتابعين أن المباراة لم تكن مجرد مواجهة بين منتخبين، بل كانت أيضا مواجهة رمزية بين منظومتين مختلفتين في الإمكانات الاقتصادية والرياضية والإعلامية. وبالنسبة إلى أصحاب هذه القراءة، لم يكن الشعور بصعوبة المهمة المغربية نابعًا فقط من الاعتبارات التقنية، بل أيضا من إدراك أن كرة القدم العالمية تتحرك داخل منظومة اقتصادية تمنح أفضلية مستمرة للدول التي راكمت لعقود عناصر القوة والتمويل والتكوين والانتشار الإعلامي. وهذه قراءة سياسية واقتصادية للمباراة، وليست دليلًا على أن نتيجتها كانت محسومة سلفا.

إن المنتخبات الكبرى لا تمتلك فقط لاعبين موهوبين، بل تمتلك منظومات تكوين وتمويل وبحث علمي وإعلام احترافي راكمته عبر عقود. ولهذا فإن حضورها المتكرر في المراحل النهائية لا يمكن فهمه بمعزل عن القوة الاقتصادية التي تسندها. فالرياضة، شأنها شأن التعليم والثقافة والإعلام، تعكس إلى حد كبير موازين القوة داخل النظام العالمي.

وتقدم فرنسا مثالًا يثير نقاشًا سياسيًا واسعًا. فمن جهة، تملك منظومة رياضية متطورة، ومن جهة أخرى يضم منتخبها عددًا كبيرًا من اللاعبين المنحدرين من أصول إفريقية، في سياق تاريخي يرتبط بالاستعمار والهجرة والعلاقات الممتدة مع القارة الإفريقية. وهذا يدعو إلى نقاش أوسع حول الكيفية التي أسهمت بها العلاقات التاريخية غير المتكافئة بين الشمال والجنوب في تشكيل خرائط المواهب الرياضية وحركتها، دون أن يعني ذلك أن النجاح الرياضي يمكن اختزاله في هذا العامل وحده.

إن الرأسمالية لا تستثمر في الرياضة لأنها تؤمن بقيمتها الإنسانية، بل لأنها اكتشفت أنها واحدة من أكثر الصناعات ربحًا وقدرة على إنتاج الاستهلاك. فكل هدف، وكل قميص، وكل إعلان، وكل نجم، يتحول إلى قيمة مالية داخل السوق العالمية. وحتى الانتماء الوطني أصبح في أحيان كثيرة يُستثمر تجاريًا من خلال صناعة الصورة والرموز.

وليس غريبًا، في هذا السياق، أن تتحول البطولات الكبرى إلى منصات اقتصادية بقدر ما هي مناسبات رياضية، حيث تتنافس الشركات العالمية على جذب الجماهير، ويصبح انتباه المشاهد نفسه سلعة تُباع وتُشترى في سوق الإعلانات.

ولهذا فإن السؤال النقدي لا ينبغي أن يكون: من فاز بالمباراة؟ بل أيضا: من يملك الموارد التي تسمح ببناء منظومة رياضية متقدمة؟ ومن يملك وسائل الإعلام القادرة على صناعة الأبطال؟ ومن يحتكر التكنولوجيا الرياضية والبحث العلمي والاستثمار طويل الأمد؟

إن الفوارق الرياضية ليست منفصلة عن الفوارق الاقتصادية. فالعالم الذي يعرف تفاوتًا هائلًا في توزيع الثروة والمعرفة والتكنولوجيا، من الطبيعي أن يعرف تفاوتًا في إنتاج القوة الرياضية أيضا.

إن نقد الرأسمالية في كرة القدم لا يعني إنكار قيمة التدريب أو الموهبة أو التكتيك، ولا يعني الادعاء بأن كل نتيجة تُحسم خارج الملعب. بل يعني رفض الوهم القائل إن الرياضة تعيش في فراغ مستقل عن الاقتصاد والسياسة. فالرياضة، مثلها مثل الثقافة والإعلام، تتأثر بالبنى الاقتصادية التي تنتجها.

لقد نجحت الرأسمالية في تحويل لعبة الفقراء إلى واحدة من أكثر الصناعات ربحًا في العالم، حتى أصبح النادي شركة عابرة للحدود، والمنتخب علامة تجارية، واللاعب أصلا ماليًا، والجمهور سوقا استهلاكية ضخمة.

وهنا تكمن المفارقة الكبرى: فاللعبة التي وُلدت في الأحياء الشعبية باعتبارها تعبيرًا عن المساواة والفرح الجماعي، أصبحت اليوم جزءًا من اقتصاد عالمي يعيد إنتاج الفوارق بين المركز والأطراف، وبين الدول الغنية والدول الأقل قدرة على الاستثمار في الرياضة.

ومن هنا فإن الدفاع عن كرة القدم لا يكون بتمجيد اقتصاد السوق، بل بالسعي إلى رياضة أكثر عدالة، تُقلص فيها الفوارق البنيوية بين الدول، ويُستثمر في تكوين المواهب أينما كانت، حتى يبقى الحسم في الملعب مرتبطًا، قدر الإمكان، بما يقدمه اللاعبون، لا بما تتيحه لهم الفوارق الاقتصادية والتاريخية.

إن مستقبل كرة القدم ينبغي أن يُقاس بقدرتها على استعادة بعدها الإنساني، لا بقدرتها على تعظيم الأرباح. فالرياضة التي تتحول إلى سلعة خالصة تفقد جزءًا من رسالتها، بينما الرياضة التي تظل فضاءً للتكافؤ والعدالة والتنافس الشريف تظل أقرب إلى الشعوب التي صنعتها.

وفي النهاية، فإن النقد الحقيقي لا يستهدف اللاعبين ولا الجماهير، وإنما يستهدف النظام الاقتصادي الذي يجعل من كل شيء قابلًا للبيع، حتى الأحلام والانتصارات والانتماءات. وهذا هو السؤال الذي تطرحه كرة القدم اليوم على عالمنا: هل ستظل لعبة للشعوب، أم ستصبح، أكثر فأكثر، صناعة تحكمها قوانين السوق العالمية، بحيث تؤثر موازين القوة الاقتصادية في شروط المنافسة بقدر ما تؤثر المهارة داخل المستطيل الأخضر.

تحت الخوذة (21)

ناصر احسايين

فاتح ماي: حين التقينا بعمال آخرين من مختلف القطاعات

داك النهار ما كانش بحال باقي الأيام. ما كانش فيه إسمنت...ما كانش فيه غبار...ولكن كان فيه شيء آخر: الإحساس بأننا ماشي بوحدنا.

الخروج من الورش

تجمعنا بكري، نفس الوجوه اللي تعودنا نشوفوها تحت الخوذة...

ولكن اليوم بلا خوذات ، كما العادة فطرنا مفرقين شي خدا المسمن شي اتاي او كاينين اللي فطرو مجموعين بزلايف البيصارة ....

عبد القادر قال وهو كيشوف الناس كيتجمعو:»اليوم غادي نشوفو واش حنا غير فهاد الورش... ولا كاين شي أكبر.»

فاطمة جاوبات بهدوء: «اليوم غادي نشوفو راسنا فين كنوقفو.»

الشارع... صوت آخر

منين وصلنا، لقينا الشارع عامر.

رايات... شعارات... لافتات....أصوات كترتفع ...هنا وهناك

عمال من قطاعات مختلفة: بناء، نظافة، تعليم، صحة، فلاحة، مناجم، ...

كل واحد جاي من معاناتو، ولكن كيهضر بنفس اللغة:

لغة الحق...و كل قطاع يهتف بحقوقه

لقاءات جديدة

وقفنا مع مجموعة ديال عمال النظافة.

واحد منهم قال: «حتى حنا كنخدمو فالليل، والنهار ما كيعترف بينا حتى واحد.»

خديجة جاوبات:»حتى حنا... نفس الشي.»

ضحك وقال: «يعني تبدلات غير الخدمة... ولكن المعاناة وحدة.»

من بعد، تقابلنا مع أستاذ.

قال: «كنقريو الأجيال... ولكن حتى حنا ما مستقرينش.»

سعاد تساءلت: «حتى التعليم فيه هادشي؟»

جاوب: «المشكل ماشي فالمهنة... المشكل فالوضع كامل.»

من بعد وقفنا مع عمال المناجم ...معاناة اكثر في الانفاق ....

او حنا كاندورو وسط الاحتجاجات حاولنا اننا نوقفوا مع مختلف العمال من مختلف القطاعات او فاطمة كالعادة دفتر او ستيلو او كاتقيد ارقام العمال او القطاع اللي كايشتاغلوا فيه ... او حاولنا نتعرفو على العمال اكثر ماشي الناس اللي كايبانوا منظمنهم باش نتقربوا من المعاناة الحقيقية ...

النقابات... أسئلة جديدة

شفنا نقابات مختلفة، كل وحدة عندها شعاراتها، ولافتاتها...

عبد القادر سأل:»علاش كلشي مقسم؟ واش ماشي نفس المشاكل؟»

فاطمة بقات ساكتة شوية، ومن بعد قالت: «السؤال مهم... وخاصو جواب.»

واحد العامل من قطاع آخر تدخل: «النقابة مهمة... ولكن إلا ما توحدناش، غنبقاو ضعاف او غادي نبقاو هكا .»

لحظة وعي:

وسط الزحام، فهمنا حاجة جديدة:

اللي كنا كنعيشوه فالورش...راه جزء صغير من واقع كبير.

ماشي غير حنا اللي كنواجهو الظلم...كاينين آلاف بحالنا.

أسئلة ما بقاش ممكن نهربو منها:

رجعنا فالطريق...ولكن هاد المرة ما كناش ساكتين.

عبد القادر قال: «واش التنظيم ديالنا خاصو يبقى غير فالورش؟»

خديجة: «ولا خاصنا نخرجو ونتعرفو على الآخرين؟»

سعاد: «واش النقابة كافية؟»

سكتات فاطمة شوية...ومن بعد قالت:

«اليوم ما جابش غير أجوبة...جاب أسئلة كبار.»

البداية الحقيقية:

وقبل ما نتفرقو، قالت فاطمة:

«اللي شفنا اليوم مهم...حيت عرفنا أننا ماشي بوحدنا.»

وزادت: «ولكن السؤال دابا هو: كيفاش نكونو قوة وحدة؟»

داك النهار ما كانش غير مسيرة...او تخليد يوم العمال

كان خطوة أخرى:

من الورش... إلى الشارع

من المجموعة الصغيرة... إلى الطبقة العاملة

من التنظيم البسيط... إلى التفكير فالوحدة

وفهمنا حاجة جديدة:

إلا بقينا غير بوحدنا... غنبقاو محدودين. ولكن إلا تعرفنا على بعضياتنا...نقدروا نوليو قوة كبيرة.

وتحت الخوذة...بدأ سؤال جديد يكبر:

واش حنا غير عمال فهاد الورش...ولا جزء من طبقة كاملة خاصها تتوحد؟

(يتبع)

جنون كرة القدم

نورالدين موعابيد

سبق أن قاربنا كرة القدم، أو «المعبود الجديد»كما سماها مصطفى حجازيّ،في أكثر من مقال،لذلك سنلامس بإيجاز علاقة المستديرة بظواهر أفرزتها ،لا قبل لماضيها بها، منها تمثيلا لا حصرا حضور التفكير الخرافيّ بطقوشه،عزائمه،و تعاويذه موهما ضعاف العقول بأنه تنبّأ بالفائز والمخفق،بل إن من السحرة من زعم أنه كان وراء انتصار فريق معيّن،إذ شلّ فاعلية لاعبي الفريق الخصم، فأربك حسابات المدرب المنافس وأحبط استراتيجياته.والأنكى أن الذكاء الاصطناعيّ أقحم كذلك في استباق نتائج الفرق العالمية المتبارية،بل إنّ «العرّافين»عرفوا صراعا محتدما حول التكهّنات الميدانية.إنه لمفجِع،مُخجِل في آن، أن تتواتر

هذه التفاهات،و تلك السخافات زمن هذا القرن بعد أن حققت الكشوفات العلمية فتوحات نفيسة راجحة دقّت،أو كادت تدق، مسمارا فولاذيا في نعش التفكير الخرافيّ،غير العلميّ.ومن شك أو شكك فليراجع ما كتبه كبار المختصين والمهتمين والفلاسفة أيضا (نيتشه»الفلسفة»،مصطفى حجازيّ»علم النفس الاجتماعيّ»، يورغن كلوب»تدريب كرة القدم»،المهدي المنجرة»المستقبليات»...) بخصوص جنون كرة القدم.ولا نريد في هذه العجالة وضع تكلفة الرياضة،ولا سيما كرة القدم،تحت مجهر المساءلة والتحليل والنقد.. لأن أرقامها فلكية،يقابلها شحّ في الخدمات الاجتماعية التي خُصخصت:التعليم،الصحة،التشغيل تحديدا.

وأغربَ ما حاول استغلال كرة القدم هو استدرار متسولة تعاطف المواطنين بقولها:(تصدقوا عليّ حتى تكتمل الفرحة بعد نتيجة مقابلة اليوم)!.ولنا أن نسألها:(وماذا عساك تفعلين بعد انتهاء تظاهرة كأس العالم؟!)،فهل ستصمد أربع سنوات حتى تنظم الدورة اللاحقة،أم «ستنفتح» على التظاهرات الرياضية التي يشارك فيها البلد،جميعها؟!

إن الرياضة التي نستسيغها هي الرياضة الشعبية،و ليست تلك التي تحولت إلى مقاولة/ات بعيدة عن مراميها و غاياتها مذ إسبارطا و أثينا.ولا يختلف لبيبان حول ما حققته الرياضة في الاتحاد السوفياتيّ سابقا،و ما تحققه في الصين اليوم،،فهي بنية فوقية مرتهنة بالبنية التحتية:الاقتصاد، ومن ثمة لا يمكن تحييدها Neutraliser بذريعة «استقلالية»مزعومة.فهل حررت الرياضةُ يوما، وطنا؟!،و كيف «تتموقعُ»في واقع محترق ،يئنّ،يتوجّعُ ويتفجّعُ ،وقد تكالبت عليه العوائق والمثبطَات فأنجزت فيه الضغوط وعيدها إلى أن أضحى محبطا،منخورا ؟!.. و لذلك فإن أوجب الواجبات مشروط بصوْغ انتظارات عموم الكادحين في مشروع مجتمعيّ حَداثيّ،ديمقراطيّ «يقطع مع» الإلهاء بمختلف أطيافه،فتكون، آنئذ، إنسانية الإنسان، التي تقاوم التسليع والاستغلال، هي المبتدأ و الخبر.

وأختم بإحدى مفارقات كرة القدم تطفو على السطح في احتفال اللاعبين بما يسجلونه من أهداف، إذ يحتفل الهداف المسلم بالسجود، بينما يحتفل الهداف المسيحيّ(في المقابلة عينها) بالأقانيم الثلاثية!!!!، ثم كيف يكون الموقف حين ينتصر فريق على فريق آخر، وهما مؤمنان معا بعقيدة واحدة ؟!.

عمر باعزيز:

التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة والجبهة الشعبية للتخلص من التبعية والمخزن وإنجاز مهام التغيير الديمقراطي الشعبي

تقديم

بمناسبة الاستعداد لعقد المؤتمر الوطني السادس لحزب النهج الديمقراطي، تستضيف الجريدة الرفيق عمر باعزيز عضو المكتب السياسي ومنسق اللجنة التحضيرية للمؤتمر في هذا الحوار حول اشغال التحضير والسياق العام الذي ينعقد فيه المؤتمر.

| يعقد حزب النهج الديمقراطي العمالي مؤتمره الوطني السادس أيام 9-8-7من سنة 2026، ما هي في نظركم أهم ملامح السياق العام الذي ينعقد فيه المؤتمر محليا ودوليا؟

| بداية، شكرا جزيلا لهيئة تحرير جريدة النهج الديمقراطي على منحنا هذه الفرصة لتقاسم مستجدات ومسار التحضير لهذه المحطة المهمة جدا، وهي تنظيم المؤتمر الوطني السادس.

أما بخصوص سؤالكم حول ملامح السياق العام الذي يجري فيه تنظيم المؤتمر فهي مطبوعة باحتدام التناقضات وتصعيد النزاعات المسلحة ضمن وضع دولي يعكس تعمق الأزمة التي بلغها النظام الرأسمالي من جهة والأنظمة الرأسمالية التابعة من جهة أخرى. فأمام السعي المحموم للبلدان الإمبريالية للمزيد من نهب الثروات ومقدرات الشعوب واستغلال القوى العاملة تكثف من توسيع الاستغلال والاضطهاد في كل القارات وفي تجاهل كامل للمحيط البيئي الذي يتجه بسرعة نحو الدمار

ومن هنا تتوسع دائرة الحروب القائمة منذ استئساد وهيمنة الرأسمالية غصبا على بلدان العالم لتشمل الحرب بين روسيا وأوكرانيا ظاهريا ومن ورائها حلف شمال الأطلسي وأمريكا. ثم الحرب شبه العالمية التي شنتها أمريكا على إيران بمبررات الأصل منها هو تركيع النظام الإيراني بعد فشل دعم الانقلاب من الداخل والاستحواذ على مناجم الطاقة والأسلحة التي طورتها إيران بمساعدة حلفائها استعدادا لكل احتمالات الحرب التي كانت تتوقعها إيران في كل وقت وحين وهي تحت الحصار منذ عقود. تستغل الولايات المتحدة الأمريكية، تواجد الكيان الصهيوني في المنطقة العربية باعتبار هذا الكيان جزء عضوي للإمبريالية الأمريكية لتعمل على محاولة اخضاع المنطقة بكاملها وليست فلسطين فقط ليكبر هذا الكيان ويقوم بالأدوار الاستراتيجية لفائدة الامبريالية بما في ذلك اشعال الحروب التي لا تنتهي والقضاء على المقاومة الفلسطينية واللبنانية وفي مختلف تواجد هذه المقاومة المشروعة لشعوب المنطقة...

أما عن ملامح الوضع المحلي لا يمكن أن يكون الا تبعيا تابعا لنسق عالمي بئيس. باعتباره نظام رأسمالي تبعي، يسعى النظام المخزني الى إرضاء أسياده بالمزيد من التضييق على الحريات والتراجع عن الحقوق الهشة المكتسبة بعد نضالات طويلة للشعب المغربي وقواه المناضلة وفي مقدمتها الطبقة العاملة المغربية...

ومن الأصوات التي دأب النظام على محاصرتها بمختلف الوسائل هو حزب النهج الديمقراطي العمالي، خاصة لما قرر في المؤتمر الوطني السابق الإعلان عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة وما يعني ذلك من خطوات استثنائية وسط مشهد حزبي وسياسي أريد له أن يكون تحت وصاية المخزن وأجهزته السرية والعلنية. هذا مع المزيد من الضغط على تنظيمات وهيئات أخرى ترفض الخضوع للنسق السياسي المضبوط على المقاس. هذه الأوضاع تؤثر بشكل مباشر على أكثر من واجهة أهمها الوضع الاجتماعي الذي يعرف أزمة متصاعدة على مستوى ارتفاع البطالة وسط الشباب والنساء، توسع دائرة الفقر والهشاشة وفقدان الثقة والأمل المفروض أن

تكون السياسات العمومية حاملة له. عكس ذلك تنشر الحكومات المتعاقبة وحكومة الباطرونا الحالية المزيد من التيئيس في غياب برامج ومخططات بديلة تفتقد اليها كما تفتقد أصلا الى مشروع مجتمعي متحرر وديمقراطي مفتوح على التغيير بنيويا لهذه الأوضاع في مختلف أبعادها...

غير أن هذه الأوضاع نفسها، تقابلها نضالات واعدة لمختلف الفئات الاجتماعية وحراكات احتجاجية واعدة اذا ما هي تنظمت ووضعت برامجها المتلائمة مع مشروع التغيير.

| أين وصلت اشغال التحضير للمؤتمر، وما هي أهم المشاكل التي واجهتها؟

| انطلقت أشغال التحضير للمؤتمر الوطني السادس في وقتها وفق ما تنص عليه مقررات الحزب وخاصة النظام الداخلي، علما أن اللجنة التحضيرية نفسها تشكلت وفق القانون وفق ما قررته اللجنة المركزية للحزب باشراك مناضلات ومناضلين من داخل الأجهزة وأخرى من فروع الحزب وفق شروط متفق حولها. اشتغلت اللجنة التحضيرية بشكل منظم عبر مجموعات عمل خاصة بمحاور رئيسية تهم الأطروحة التي يجب أن يصادق عليها المؤتمر وتتمثل هذه المحاور في ثلاثة خطوط مرجعية:

أولا: الخط النظري.

ثانيا: الخط السياسي ومشروع ورقة حول التشكيلة الاجتماعية في المغرب...

ثالثا: الخط التنظيمي.

هذا وقد استندت أشغال المجموعات على ما راكمه الحزب من تأسيسه وخصوصا ما أنجزه خلال المؤتمر الوطني الخامس. فضلا عن الإرث الكبير الذي يتمتع بع كاستمرارية فكرية، تاريخية وسياسية للحركة الماركسية اللينينية المغربية عامة ومنظمة «الى الأمام» على وجه التحديد. كما عملت اللجنة التحضيرية على تحليل المستجدات الطارئة على العالم في سياق الثورة الرقمية المتواصلة والتجارب العالمية التي يمكنها أن تفيد في مسار تطوير الحزب باعتباره حزب ماركسي لينيني وجزء لا يتجزأ من الحركة الشيوعية العالمية. ومن جهة أخرى تم تشكيل مجموعة وفرق عمل على مستوى الاعداد المادي واللوجستيكي والاعلام. كانت أشغال اللجنة التحضيرية مستقلة أدبيا عن أجهزة الحزب ومتكاملة، استطاعت أن تهيء مشروع الأطروحة وتبعثه للتداول والمناقشة وسط الفروع من أجل الاغناء وهذا عمل مهم جدا ما دام قد ضمن أوسع مشاركة ممكنة رغم صعوبة الظروف والامكانيات المتواضعة.

وبخصوص الصعوبات التي واجهت أشغال التحضير للمؤتمر، فقد تمثلت أساسا في ما هو لوجستيكي واعلامي بحيث تم التضييق على الحزب ومحاولة أرباك التحضير بعدما تعاملت السلطات المعنية بسوء معاملة مع طلبات الاستفادة من القاعات العمومية وتم حرمان الحزب من أية إمكانية للاستفادة من الاعلام العمومي...لكن إصرار الحزب على عدم التسامح في تجاوز حقه في القاعة العمومية إضافة الى بداية اعداده لبرنامج نضالي لانتزاع حقنا في تنظيم المؤتمر وبفضل حملات تضامنية واسعة سواء من داخل المغرب أو من خارجه تمكن الحزب بصعوبة من قاعة مسرح المنصور بالرباط بعد تعديل تاريخ انعقاد المؤتمر من 26-25-24يوليوز الى 9-8-7يوليوز 2026 مما اضطرنا الى تعديل في البرامج والترتيبات الخاصة بالمؤتمر في وقت وجيز.

| ماهي الرهانات المطروحة على المؤتمر والتحديات التي على الحزب واليسار مواجهتها في المرحلة الراهنة؟

| تعتبر التحديات المطروحة والرهانات الموضوعة على المؤتمر في نفس الوقت تحديات ورهانات اليسار المغربي المناضل. أولها تحدي وجودي يصارع محاولات الاقصاء والابعاد الكلي من المشهد السياسي، تحدي الامتداد وسط الفئات والطبقات الشعبية المعنية بهذا المشروع البديل، تحدي التصدي الجماعي والوحدوي لمخططات النظام في مختلف الواجهات، تنظيم الطبقة العاملة، دمقرطة العمل النقابي، الامتداد وسط الشباب والنساء واسترجاع ذلك التوهج الدي عرفه الفكر الماركسي والتقدمي عموما في فترات سابقة...

يراهن المؤتمرات والمؤتمرين أن يخرج المؤتمر بأطروحة متكاملة في محورها النظري والسياسي والتنظيمي، قادرة على الإجابة على الإشكالات التي تزيد تعقيدا وسط العالم ككل ووسط مجتمعنا بالتحديد. كما أنها فرصة للمزيد من البحث في مداخل التجذر وسط الطبقة العاملة ومواجهة تحديات هذه المهمة ذاتيا وموضوعيا. هي أيضا مناسبة حقيقية لإيجاد سبل المساهمة في تأطير النضالات الجماهيرية وتوحيدها وفق برامج ومطالب متلائمة مع مطالب حركة النضال من أجل الديمقراطية والتخلص من التبعية والمخزن كما يكشف ذلك شعار مؤتمرنا السادس: «التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة والجبهة الشعبية للتخلص من التبعية والمخزن وإنجاز مهام التغيير الديمقراطي الشعبي»

حزب العمال التونسي يدعو للتصدي للتحريض على اغتيال امينه العام
في مناخ شعبوي يغذّي العنف والإرهاب، دعوة مكشوفة لاغتيال الأمين العام للحزب

نشر المدعو «ر.ن»، من أنصار قيس سعيد، فيديو في الشبكة الاجتماعية يتضمن دعوة صريحة لاغتيال الرفيق حمّة الهمّامي الأمين العام لحزب العمال بسبب معارضته للاستبداد الشعبوي منذ الانقلاب الذي قاده قيس سعيد في 25 جويلية 2021.

إنّ هذا الفيديو الإجرامي ما يزال منشورا على الوسائط الاجتماعية إلى حدّ الساعة دون أن تتحرّك السلطة لحجبه ومتابعة صاحبه، وهي التي لا تتوانى عن ملاحقة المدوّنين والتنكيل بهم لمجرّد التعبير عن مواقف نقديّة.

إنّ هذا الفيديو الذي يقطر حقدا وكراهية وفاشيّة ليس سوى امتدادا لنفس التهديدات ولنفس الاتهامات التي ما فتئ قيس سعيد يكيلها لكل نفس معارض لتسلطه واستبداده من سياسيين وإعلاميين وجمعويين ونقابيين ولكل من يجرؤ على المطالبة بالحق في الشغل والحياة الكريمة من عمال وشباب ومعطلين ونساء ومثقفين وغيرهم.

إنّ هذه التهديدات التي تطال الأمين العام لحزب العمال لن تفت لا في عزيمته ولا في عزيمة رفيقاته ورفاقه الذين كرّسوا حياتهم للدفاع بمبدئية وثبات وجرأة وشجاعة عن حقوق شعبنا المشروعة في الشغل والحرية والكرامة الوطنية. ومن المؤكد أنّ التهديدات الجديدة لن تجعلهم يتراجعون عن هذا الخطّ الذي رسموه لأنفسهم بكل وعي واقتناع. إنّ حزب العمال سيدافع عن نفسه وعن مناضلاته ومناضليه وعلى رأسهم أمينه العام بكل شراسة.

إنّ حزب العمال يدعو التونسيات والتونسيين الذين دفعوا الثمن غاليا من أجل افتكاك حريتهم وحقوقهم إلى التصدي إلى هذه الدعوات الإجراميّة التي شملت في الفيديو المذكور عددا آخر من السياسيّين المعارضين وإلى كافة محاولات سلطة الانقلاب العودة بهم غصبا إلى مربّع الدكتاتوريّة للإيغال في تفقيرهم وتجويعهم وحرمانهم من أبسط مقومات العيش الكريم ورهن بلادهم لحفنة من مصاصي الدماء في الداخل والخارج.

يسقط الاستبداد
يسقط الإرهاب
عاش حزب العمّال

تونس في 14 جويلية 2026

حدث الأسبوع

المختطفون السياسيون المغاربة... ذاكرة لا تموت وعدالة لم تكتمل

حسن اوالحاج

ليست ذكرى المختطفين السياسيين المغاربة مجرد محطة سنوية لاستحضار أسماء غابت قسراً، بل هي لحظة لاستعادة جزء من التاريخ السياسي للمغرب، وللتأكيد أن الحقيقة لا تسقط بالتقادم، وأن العدالة لا تتحقق بمجرد مرور الزمن. فالوقفات التي تُنظم لإحياء ذكراهم ليست طقوساً رمزية، وإنما فعل مقاومة ضد النسيان، ورسالة مفادها أن الشعوب التي تنسى ضحاياها تُمهّد الطريق لتكرار المأساة.

لقد عرف المغرب، خصوصاً خلال ما اصطلح على تسميته بـ»سنوات الرصاص»، واحدة من أكثر الفترات قسوة في تاريخه المعاصر. فقد تعرض مئات المناضلين والنقابيين والطلبة والمثقفين والمعارضين للاعتقال التعسفي والاختطاف والإخفاء القسري، في سياق صراع سياسي اتسم بهيمنة المقاربة الأمنية على حساب الحقوق والحريات. ولم يكن الاختطاف مجرد وسيلة لإسكات الأصوات المعارضة، بل كان سياسة ترهيب استهدفت المجتمع بأكمله، عبر نشر الخوف وتحويل المطالبة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية إلى مخاطرة قد تنتهي بالاختفاء أو الموت.

ورغم ما تحقق لاحقاً من خطوات في مجال كشف بعض الحقائق وجبر جزء من الأضرار، فإن ملف المختطفين لم يُغلق بشكل نهائي. فما زالت هناك عائلات تجهل مصير أبنائها، وما زالت أسئلة كثيرة تنتظر أجوبة صريحة حول المسؤوليات السياسية والمؤسساتية، وحول أماكن دفن بعض الضحايا وظروف اختفائهم. لذلك فإن العدالة الانتقالية تظل ناقصة ما دامت الحقيقة كاملة لم تُكشف، وما دام الإنصاف لم يشمل جميع الضحايا.

إن استحضار المختطفين اليوم لا ينبغي أن يكون موجها نحو الماضي فقط، بل نحو الحاضر أيضا. فحقوق الإنسان ليست مكسبا نهائياً، بل هي معركة دائمة تتطلب اليقظة والمساءلة. فكل مجتمع يتساهل مع الإفلات من العقاب يفتح الباب أمام إمكانية تكرار الانتهاكات بأشكال جديدة، حتى وإن اختلفت السياقات والوسائل.

كما أن الوفاء للمختطفين لا يقتصر على رفع صورهم أو ترديد أسمائهم، وإنما يتمثل في الدفاع عن القيم التي ناضلوا من أجلها: الحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية، وسيادة القانون، واحترام الحق في الاختلاف والتنظيم والتعبير. فالكثير منهم لم يكن يحمل سوى حلم مغرب أكثر ديمقراطية وإنصافا، ودفع ثمن ذلك سنوات من الاعتقال أو الاختفاء أو التعذيب.

إن الأجيال الجديدة بحاجة إلى معرفة هذه الصفحة من تاريخ المغرب بعيداً عن التوظيف السياسي أو الانتقائية، لأن الذاكرة الجماعية تشكل أحد أسس بناء المستقبل. فالمجتمعات التي تواجه ماضيها بشجاعة تكون أكثر قدرة على بناء دولة المؤسسات، بينما يؤدي طمس الذاكرة إلى إضعاف الثقة بين الدولة والمجتمع.

وفي هذا السياق، تكتسب الوقفات المنظمة لإحياء ذكرى المختطفين معنى عميقا؛ فهي ليست مجرد استذكار للضحايا، بل تجديد للعهد بأن الكرامة الإنسانية فوق كل اعتبار، وأن الاختلاف السياسي لا يمكن أن يكون مبررا للإخفاء القسري أو التعذيب أو انتهاك الحقوق الأساسية.

الرحمة لجميع المختطفين الذين رحلوا دون أن يروا الحقيقة كاملة، وأطال عمر من لا يزالون يناضلون من أجلها، والتحية لعائلاتهم التي حافظت على الذاكرة حية رغم الألم. فالأوطان لا تُبنى بالنسيان، وإنما بالاعتراف، والحقيقة، والعدالة، وضمان عدم التكرار.

الاحتلال يفرج عن 12 أسيرًا من غزة بعد اعتقالهم خلال الإبادة

أفرجت قوات الاحتلال «الإسرائيلي»، مساء اليوم الأربعاء، عن 12 أسيرًا من قطاع غزة ممن اعتقلتهم بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وأفادت مصادر محلية بأن الأسرى أُفرج عنهم عبر معبر كرم أبو سالم، ونُقلوا إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح وسط القطاع، لتلقي الرعاية الطبية، برفقة طواقم اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وأكد الصليب الأحمر الدولي أنه سهّل عملية الإفراج عن 12 معتقلًا من السجون «الإسرائيلية»، مشيرًا إلى وصولهم إلى مستشفى شهداء الأقصى.

ومنذ السابع من أكتوبر 2023، يواصل الاحتلال عدوانه على قطاع غزة، والذي أسفر عن استشهاد وإصابة عشرات الآلاف، إضافة إلى دمار واسع في مختلف أنحاء القطاع، ونزوح مئات الآلاف من الفلسطينيين.

عن بوابة الهدف - قطاع غزة